جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

النموذج الاقتصادي الجديد وفرص التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالب:

توفيق حروز

إشراف الأستاذة:

د. إيمان الأخضاري

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2021/07/07

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
العلمي بن عطاالله	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	رئيسا
إيمان الأخضاري	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
أحلام طواهرية	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 1441 هـ / 2020–2021م

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

[سورة النحل: 97]

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

النموذج الاقتصادي الجديد وفرص التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالب:

توفيق حروز

إشراف الأستاذة:

د. إيمان الأخضاري

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2021/07/07

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
العلمي بن عطاالله	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	رئيسا
إيمان الأخضاري	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
أحلام طواهرية	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 1441 هـ / 2020-2021م

إهداء

إلى أبي الذي ساندني في مشواري.

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد عائلتي كل باسمه أينما وجدوا.

إلى زملائي في الحياة أينما كانوا.

إلى زوجتي وأولادي حفظهم الله ورعاهم.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها.

إلى الأستاذة المشرفة التي نورت دروبنا بالعلم والمعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله ومنفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة عملي هذا.

توفيق

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وآخرا على فضله ومنّه الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

وأتقدَّم بالشكر والعرفان للمشرفة الدكتورة إيمان الأخضاري التي لم تبخل بإرشاداتها وتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

أرجو لها دوام الصحَّة والعافية.

إلى الزوجة الكريمة التي دعمتني بالدعاء والتشجيع أطال الله في عمرها أمدها بالصحة والعافية.

وإلى كل من مد يد المساعدة لي من قريب أو بعيد

كما لا يفوتني أن أشكر كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية وخاصة قسم العلوم السياسية بجامعة غرداية.

ملخص الدراسة

هدفت دراستنا الحالية إلى استعراض مسعى الجزائر في تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال تبنيها لنظام اقتصادي جديد، والذي ظهر ابتداء من سنة 2016، حيث سطرت عدة مشاريع ومخططات اقتصادية متكاملة ومدروسة، وأيضا ساعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي، وفي نفس الوقت ضمان العدالة وحماية البيئة، فمكنت التنمية المستدامة بذلك من إشراك ثلاث مجالات، وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، مما يحقق العدالة المنشودة بين أفراد المجتمع الواحد أو بين دول الشمال والجنوب، ولقد سارت العديد من الدول في ركب التنمية المستدامة ومنها الجزائر التي قامت بعدة محاولات للإصلاح لاسيما في السنوات العشرة الأخيرة، والتي كانت تهدف في مجملها إلى رفع مستوى المعيشة للفرد الجزائري، وخلق استقرار اقتصادي وتحسين تنافسية في الاقتصاد الجزائري.

إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي يواجهها العالم، ولقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية المستدامة، وبدورها أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، التحكم في النمو الديموغرافي، والارتقاء بالوقاية الصحية، وتحسبن المناطق الحضرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، ومن جهة اخرى هناك الكثير من المشاريع لم تجسد نظرا للازمة المالية التي تمر بها العالم اضافة الى ازمة كوفيد 19 التي اعاقت الكثير من المشاريع والتي بقت مجرد حبر على ورق.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، نموذج اقتصادي جديد، نظام اقتصادي، جزائر.

Abstract:

Our current study aimed to review Algeria's endeavour to achieve sustainable development by adopting a new economic system, which emerged from 2016, where several integrated and thoughtful economic projects and schemes were developed, and the emergence of the concept of sustainable development helped to ensure economic development in its traditional sense, while ensuring justice and environmental protection, thereby involving three areas, namely the economy, society and the environment, thereby achieving the desired justice among members of the same society or among states. North and South, many countries have followed the path of sustainable development, including Algeria, which has made several attempts at reform, particularly in the last 10 years, which were aimed at raising the standard of living of the Algerian individual, creating economic stability and improving competitiveness in the Algerian economy.

Achieving sustainable development goals is one of the most important challenges facing the world, and many important work has been achieved within the framework of sustainable development efforts, and in turn has produced worthy results in many fields, including the fight against poverty, control of demographic growth, upgrading health prevention, urban sensitivity and integration into the environmental decision-making process, and on the other hand, many projects have not been reflected in the financial crisis the world is going through in addition to the Covid crisis. 19 that hindered many projects and remained just ink on paper.

Keywords: Sustainable development, new economic model, economic system, Algeria.

مقدمة

مقدمة

إن ما يحصل من تغيرات اقتصادية في مجتمعنا وما يدور حولها من مناقشات وأحاديث، تمس حياة الأفراد والمجتمع بشكل من الأشكال وبجميع طبقاته وفئاته، فارتفاع المستوى العام للأسعار وتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب وارتفاع معدلات البطالة وتغير سعر صرف العملة الوطنية، كلها تغيرات لها تبعات اقتصادية تؤثر في حياتنا اليومية.

إن التنمية وبأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تتبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة، هناك العديد من الاستثمارات لكل منها مستوى معين من المخاطر ودرجة معينه مما يتطلب اختيار مزيج استثماري متوافق مع السياسات الاقتصادية وأهدافها بحيث يحقق مشاركة واسعة في التنمية، بالإضافة إلى تقليل الأثر السلبي على الاقتصاد الوطني.

تسعى الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، من أجل الوصول إلى حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، وذلك في ظل وضع اقتصادي متردي يتميز بالهبوط الكبير لأسعار النفط وما أسفر عنه من ضعف كبير في أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، حيث هبطت الإيرادات النفطية فزاد تدهور وضع المالية العامة وحدث استنفاد شبه تام للوفورات المالية العامة من أجل تمويل عجز الميزانية الكبير، وتحول رصيد الحساب الجاري تحولا حادا إلى العجز، تزامنا مع انكماش الاحتياطيات الرسمية، أمام هذه الأزمة وتجنبا لمزيد من التدهور والتباطؤ الاقتصادي، تبنت الجزائر نموذج

اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة السياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016–2019، ومن جهة أخرى، يقوم على استراتيجية التنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

أهمية الموضوع

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر وكذلك التنمية المستدامة فيها، وذلك من خلال إبراز أهم العناصر والاستراتيجيات التي تريد الجزائر عملها على المستوى البعيد حتى سنة 2030، وكذلك تفسير الطرق المتبع ودراسة النماذج الاقتصادية السابقة ومحاولة تجنب العثرات والأفكار الفاشلة التي تحد من فعالية النموذج الاقتصادي الجديد.

وهكذا فأهمية الموضوع تدعو إلى تدعيم جميع الأفكار والاستراتيجيات التي تحاول تطوير النماذج الاقتصادية، وخاصة في الجزائر والسير بعجلة النمو، وعلى جميع المستويات، لأنه وجب على الجزائر التفكير في نموذج اقتصادي فعال، وذلك في ظل الأزمات العالمية التي تؤثر وبشكل كبير وسلبي على النظام المالي الجزائري، وأيضا في ظل الانخفاض المستمر في أسعار البترول، حيث أن الجزائر تعتمد وبنسبة 90 % على الصادرات من المحروقات، ولهذا نجد أن النموذج الاقتصادي واجب وضروري.

كما يعتبر موضوع النموذج الاقتصادي ضروري لمواكبة مستجدات الساحة الاقتصادية سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد المحلي.

أسباب اختيار الموضوع

لقد تضافرت مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع، حيث تفرقت إلى أسباب موضوعية وأسباب ذاتية.

أ. الأسباب الموضوعية

محاولة تسليط الضوء آليات واستراتيجيات وضع نموذج اقتصادي جديد وفعال في الجزائر، وأيضا وضع استراتيجيات تخطيط لتنظيم نموذج اقتصادي جديد وفعال، لفتحة فرص التنمية المستدامة في الجزائر، وجلب الاستثمارات الأجنبية وتدعيم الاستثمارات المحلية.

ب. الأسباب الذاتية

نزعات شخصية وشغف معرفي متأصل بالمواضيع المتعلقة بقضايا التنمية والموارد وخاصة الاقتصادية البناءة التي تهدف إلى تطوير الجزائر في جل الميادين والتي صارت أصبحت مواضيع مهمة حساسة في الواقع الدولي الذي نحن جزء لا نتجزأ منه ولا يمكننا أن نكون في منأى عن التأثر به خصوصا في عالم أضحت حدوده ومعالمه قريبة المدى، كذلك رغبة منا في إضافة دراسة جادة لربما تكون مرجعا لباحثين علميين وتكون إضافة جديدة ومفيدة.

الإشكالية

ومن هذا التقديم يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما هو النموذج الجديد للنمو الاقتصادي لتحفيز التنمية المستدامة في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية

ومن السؤال الرئيسي للبحث يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مكونات النموذج الاقتصادي الجديد؟
- كيف يكون النموذج الاقتصادي الجيد الفعال؟
- ماهي التنمية المستدامة؟ وماهي أحوال التنمية المستدامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

إن الإجابة على هذه التساؤلات يستدعي وضع جملة من الفرضيات التي يمكن اخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة الإشكالية وهي كالتالي:

- تهتم الجزائر بتطوير النماذج الاقتصادية.
- تحاول الجزائر منح فرص للتنمية المستدامة.
- استمرار القرارات الاقتصادية في الجزائر والتي كانت قبل البدء في تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد مفيد لها ويساعدها على تطويرها.

حدود الدراسة

الفترة الزمنية: تقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمين من دراسة تطور النظام الاقتصادي منذ الاستقلال وحتى سنة 2021 والسياسة الاقتصادية وفرص التنمية المستدامة في هذه الفترة.

الإطار المكاني: تقتصر هذه الدراسة على دراسة النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر.

أدبيات الدراسة

إن موضوع بحثنا موضوع معاصر فمن خلال مسحنا البيبليوغرافي الذي قمنا به في العديد من المصادر كالمكتبات والمجلات والمراجع الإلكترونية تبين لنا نقص الدراسات الأكاديمية والعلمية المهمة والتي تتعلق بموضوع دراستنا مع العلم بأن النموذج الجديد مهم لتطوير الجزائر إلا أن المهتمين بدراسته قلائل وخاصة من الجانب السياسي، ومن بين الدراسات نذكر:

أولا: دراسة غدار رفيق (2017) بعنوان: "نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

دراسة تطرقت إلى النموذج الاقتصادي بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، ومختلف المفاهيم الاقتصادية وتطرقت أيضا لتوضيح النموذج الاقتصادي الفعال والجيد، أيضا تناولت معايير تقييم المشروعات الاستثمارية في نموذج خال من الفائدة، بناء نموذج لدالة الاستثمار وعلاقتها بمختلف المؤشرات الاقتصادية، واحتوت الدراسة على النموذج الاقتصادي الكلي في الجزائر، والنظام المالي فيها.

ثانيا: دراسة مقلاتي عادل (2015) بعنوان: "دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر من سنة 1990 إلى 2012"، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

تناولت هاته الدراسة لمحة عن مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالتطرق لمختلف المفاهيم التي تكلمت عن النمو الاقتصادي، والنمو العابر، وإظهار كيف أن الجزائر تعتمد وبنسبة 98 % على الإيرادات النفطية، هذا ما يجعل النمو الاقتصادي خاضع لتقلبات أسعار النفط.

ثالثا: دراسة ليلى لعجال (2010) بعنوان: "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديموقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

تناولت هذه الدراسة تصور لمستقبل الدول المغاربية انطلاقا من استراتيجيات التغيير والإصلاح التي تشمل جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ لا يمكن بلوغ دولة الحكم الراشد دون التدرج التنظيمي والمؤسساتي على مبادئ الحكم الراشد، (وعلاقة هذه الدراسة بدراستنا أنها احتوت على تطور التنمية في الجزائر وعلى جل الجوانب الأدبية والنظرية لمصطلح التنمية).

رابعا: دراسة الطاهر خامرة (2007) بعنوان: "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة –حالة سوناطراك–"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

حاولت هاته الدراسة إيضاح كيف أن المؤسسات الاقتصادية تسعى وعلى اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة (التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية) وعلى المجتمع بالاستغلال غير العقلاني لليد العاملة خاصة من قبل الشركات الكبرى، وبالتالي تعتبر المسؤولية البيئية والاجتماعية مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لتخصيص مجال هذا البحث على الناحية الاقتصادية بتركيزه على النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر، وكيفية دعم الاستراتيجيات والأفكار التي تحاول تطوير هذا النموذج وكذلك محاولة الإحاطة بالأهداف والاهتمامات المنوطة بعمل وتسيير النموذج الاقتصادي وفرص التنمية المستدامة في الجزائر، ولهذا فقد احتاج الباحث إلى توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الإجابة على الإشكالية محل الدراسة، فقد كانت الحاجة إلى:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهذا من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة بجمع المعلومات الدقيقة عنها وهذا ما يتيحه المنهج الوصفي إيضاحه وهو بدوره يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا، ويساعد هذا المنهج في وصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر بالاعتماد على التقارير والدراسات التي تتعلق بموضوع هذا البحث.

- **المنهج التاريخي:** وهذا من خلال وصف تطور الأمور في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية تاريخ هذه الدراسة، كونه يعتمد على ربط التواريخ والأحداث ببعضها والتي كانت سائدة في فترة الاستقلال.

الإطار النظري

ستعتمد الدراسة من الناحية النظرية على الاقتراب البنائي الوظيفي، والاقتراب النسقي ومدخل السياسة العامة.

الإطار المفاهيمي

وذلك لمعالجة المفاهيم التي تعالجها الدراسة، والابتعاد عن التعميم وأن تكون الدراسة أكثر موضوعية، وبذلك سيتم التطرق للمفاهيم التالية:

1. التنمية: هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفّر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل.

2. النموذج: هو اتجاه عقلي يتولد من مجموعة من المفاهيم والعلاقات المتداخلة والتي ترتبط مع العالم الحقيقي.

3. **المؤسسة:** كل هيّكلٍ تنظيميٍ مستقل مالياً، ويخضع لكلاً من الإطار القانونيّ والاجتماعيّ، وهدفها دمج جميع عواملِ الإنتاج من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج أو تبادل السلع أو تبادل الخدمات المختلفة، وإنَّ المؤسّسة باعتبارِها منظمةٍ تُعتبرُ في ذات الوقت هيكلاً اجتماعياً واقعياً ومتعاملاً اقتصادياً، وتتبعُ خصائص تنظيميّة.

4. النظام الاقتصادي: يعرف النظام الاقتصادي على أنّه مجموعةٌ من العلاقات الاقتصادية والقانونية التي تحكم وتدير وتُنظّم حياة مجتمعٍ ما اقتصادياً في زمن مُعين، حيث يؤثّر هذا النظام في طبيعة العلاقات المتبادلة بين البشر ومختلف الموارد وعلى رأسها الموارد الطبيعية.

تبرير الخطة

للإجابة على الإشكالية وجملة الأسئلة الفرعية، وللوقوف على صدق الفرضيات المتبناة في هذه الدراسة اعتمدنا على خطة مكونة من فصلين يحتوي كل منهما على تمهيد وخلاصة بحيث عالج الفصل الأول المقاربة المفاهيمية، وقد احتوى على ثلاثة مباحث، حيث جاء المبحث الأول بعنوان "تحديد المفاهيم قيد الدراسة" واحتوى بدوه على ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان مفهوم المؤسسة، والثاني: مفهوم النموذج، والثالث: مفهوم التحليل والتنويع الاقتصادي، أما بالنسبة للمبحث الثاني: فجاء بعنوان "النموذج الاقتصادي الجديد"، حيث حاول توضيح ماهية النماذج الاقتصادية (المطلب الأول) وكيفية بناءها وتحليلها وأيضا التحدث في مشاكلها (المطلب الثاني)،

أيضا محاولة دراسة النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر (المطلب الثالث)، أما بالنسبة للمبحث الثالث والأخير في الفصل الأول فقد حاول الإحاطة بالمفاهيم الإجرائية للتنمية المستدامة كان هذا في الفصل الأول.

أما في الفصل الثاني فقد جاء بعنوان تطور النظام الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال، وقسم هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان: نظام الحزب الواحد في الجزائر، أما المبحث الثاني: فجاء بعنوان "مخططات التنمية المستدامة وفق النموذج الاقتصادي السابق " والمبحث الثالث: فهو بعنوان "التنمية المستدامة وفق النموذج الاقتصادي الجديد".

وتم اتمام هذا العمل بخاتمة تم ذكر فيها أهم النتائج المتوصل إليها، وتم عرض بعض آفاق الدراسة.

صعوبات البحث

أكيد أن أي بحث لا يخلو من الصعوبات، لكن حجمها يتفاوت ومدى تأثيرها على البحث وقيمته، ومن أهم تلك العوائق والصعوبات التي واجهت الباحث تكمن في النقاط التالية:

- قلة الدراسات السابقة للموضوع بحيث أن النموذج الاقتصادي الجديد تم الإمضاء عليه سنة 2016 فقط.
- غلق جل المكتبات العمومية أو الخاصة وحتى الجامعية بسبب تفشي وباء كوفيد-19.
- عدم توفر الإحصاءات الاقتصادية تارة وتضاربها تارة أخرى إضافة إلى عدم شفافية بعض الإحصاءات في دراسات أخرى.

الفصل الأول:

المقاربة المفاهيمية

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية

تمهيد

المبحث الأول: تحديد المفاهيم قيد الدراسة

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة

المطلب الثاني: مفهوم النموذج

المطلب الثالث: مفهوم التحليل والتنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد

المطلب الأول: مفهوم النموذج الاقتصادي

المطلب الثاني: بناء النموذج الاقتصادي وتحليل النماذج الاقتصادية ومشاكلها

المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر

المبحث الثالث: التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني: الخصائص والمؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة

المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

خلاصة الفصل

تمهيد

تسعى النماذج الاقتصادية إلى شرح سلوك أو منهج العلاقات بين عمل اقتصاد أو قطاع معين وعادة ما تكون مجموعة من العلاقات الاقتصادية على شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات، فالنماذج الاقتصادية ماهي إلا شكل مبسط يوضح طبيعة العلاقات الاقتصادية لقطاع أو دولة ما، ويكون ذلك خلال فترة زمنية معينة وعلى شكل رموز وقيم عددية، حيث تقر جل الدول ذات النمو الاقتصادي المتذبذب ومن ضمنها الجزائر، أنه من الضروري البحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي أين تشكل المؤسسات سواء كانت خاصة أم عمومية حجر وركن أساسي لها، حيث تسعى الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكلها الاقتصادي، وذلك من أجل الوصول إلى حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع ومتنافس قادر على التصدير، وذلك في ظل الهبوط المستمر لأسعار النفط، ونتيجة لذلك ظهر ضعف كبير في الأرصدة المالية العامة والحساب الخارجي لدولة الجزائر.

ولتوضيح هذا التقديم أكثر وجب تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، كل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب، جاء ترتيبها على النحو التالي:

المبحث الأول: تحديد المفاهيم قيد الدراسة
المبحث الثاني النموذج الاقتصادي الجديد
المبحث الثالث: التنمية المستدامة

المبحث الأول: تحديد المفاهيم قيد الدراسة

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة

من الصعب جدا إعطاء تعريف محدد للمؤسسة، نظرا لتعدد المفاهيم والإيديولوجيات وحتى المجالات التي يمكن استعمال هذا المصطلح فيها سواء كانت اقتصادية، سياسية أو حتى اجتماعية، أيضا بالإضافة إلى التطور الذي يشهده تنظيم المؤسسات وفي مختلف مكوناتها ومجالاتها: القانونية والسياسية والشكلية والتنظيمية وغيرها، كذلك وجود التنوع الكبير للمؤسسات والتوسع الدائم في نشاطاتها، لذلك من الأحسن توضيح مفهومها من جل وجهات النظر المختلفة، وفيما يلي بعض التعريفات الموضحة لمصطلح المؤسسة:

1. مفهوم المؤسسة من الناحية القانونية: عرفت "**القرام ابتسام**" المؤسسة من الناحية القانونية على أنها: "مجموعة من الآليات والأنظمة القانونية التي تؤطر السلوك داخل جماعة معينة مثلا المؤسسة الزواج وهي كذلك منظمة قانونية اجتماعية خاصة بمجموعة من الأفراد ذات سلطة معترف بها لكونها وضعت تماشيا مع النظام العام للأشياء مع تميزها بطابع دائم مؤسسة على توازن القوى أو على فصل السلطات"[1].

2. مفهوم المؤسسة من الناحية الاقتصادية: تعرف المؤسسة بأنها: "الوحدة الاقتصادية التي تمارس نشاط الانتاج والنشاطات المرتبطة به سواء كانت من تخزين وشراء وبيع، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي أسست المؤسسة من أجلها"[2].

3. مفهوم المؤسسة من الناحية الاجتماعية: جاء في كتاب "**لوبستين J.Lobstin**" تعريف إجرائي لمصطلح المؤسسة من الناحية الاجتماعية "المؤسسة هي مجموعة ثابتة ومستقرة من الافراد الذين يقومون بنشاط معين بهدف تزويد الجماعة بالمنتجات أو الخدمات من خلال استعمال الوسائل التقنية والمالية"[1].

---

[1] القرام ابتسام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط2، 2004. ص160

[2] حرفوش مدني، الكامل في الاقتصاد، دار الآفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2000. ص05

المؤسسة وبمختلف مجالاتها ونشاطاتها بالنسبة لعلماء الاقتصاد عبارة عن وحدة مهيكلة للإنتاج والتوزيع فهي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات وتحاول توزيعها في الأسواق معتمدة على عوامل انتاج مختلفة أما بالنسبة للناحية القانونية فهي تنشأ بنص قانوني يحدد: طبيعتها، نشاطها، أهدافها وتنظيمها.

المطلب الثاني مفهوم النموذج

من ضمن الأمور التي تسهل للباحث العلمي بحثه وعمله الاعتماد على النماذج السابقة إن وجدت، فالنموذج له دور كبير إيضاح المبهم من الدراسات والأعمال السابقة، ولذلك نجد أن العلماء عموما لم يتفقوا على مفهوم واحد موحد لمصطلح النموذج، وربما يرجع ذلك إلى أسباب عديدة أولها الاستعمال والاستخدام المتنوع للنموذج في المجال العلمي، أيضا الحداثة النسبية لاستخدام هذا المفهوم، ومن هنا نجد أن من المفاهيم الشائعة " لهذا المصطلح معان متعددة ومختلفة، فيستخدم في بعض الحالات مرادفا للنظرية، ويستخدم في حالات أخرى للإشارة إلى نسق من المفاهيم المجردة عند مستوى أكثر عمومية من النظرية، كما يستخدم بالمثل للإشارة إلى النموذج الإحصائي، كما هو الحال في بناء النماذج العليا، وأيا ما كان التعريف المستخدم، فإن جوهر النموذج هو أنه يتطلب اشتغال الباحث بالنظرية، ومن ثم تجنب النزعة الإمبيريقية، وتهدف النماذج غي الأساس إلى تبسيط الظواهر، كمساعدة في عملية الصياغة المفاهيمية والتفسير، وأيا ما كانت الصورة التي تتخذها النماذج، فإن النموذج يعد بمثابة عمال معاون للنشاط النظري المعقد، وهو يلفت انتباهنا إلى المتغيرات أو المفاهيم وعلاقتهما المتبادلة"[2].

---

[1] François André René, Manuel d'organisation : organisation de l'entrepris, les éditions d'organisation, Paris, 1983. P14

[2] محمد الجوهري، موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط2، 2001. ص1545

من هذا التعريف يمكن القول أن: "من يعرف النموذج العلمي بأنه تمثيل لبعض موضوعات البحث، مثل: الأشياء أو الاحداث أو العمليات، هو عرض موجز للحالة قيد البحث، وهو صورة تبين كيف يعمل نسق معين، أيضا هو إطار مرجعي أو الإطار العام الذي يصنف به الموضوع، تعميم رمزي لمعطيات معينة، وصف موجز وتنظيمي لأحداث عديدة ..."[1]

المطلب الثالث: مفهوم التحليل والتنويع الاقتصادي

أولا: التحليل الاقتصادي

علم الاقتصاد قائم على مستويين جزئي وكلي، والتحليل الاقتصادي يعتبر حلقة الوصل بين علم الاقتصاد ومستوياته وبين عملية اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية، فهو يوفر الاختيار بين البدائل المتاحة والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأدوات النظرية والتطبيقية في ذلك.

يعرف التحليل الاقتصادي بأنه: "أحد فروع علم الاقتصاد، وهو المنهج العلمي الذي نستطيع من خلاله تفسير العوامل التي تؤثر على سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة، يمكن ذلك من خلال إعادة الظاهرة الاقتصادية إلى العناصر البسيطة، ثم صياغة الفرضية التفسيرية على أساس العلاقة التابعية أو السببية، ويعتمد المنهج الاقتصادي على الاستنتاجات المنطقية، والاستنتاجات التطبيقية"[2].

[1] مروة مصطفى، الاتجاهات الأساسية في نظرية التسويق الاجتماعي، دراسة استطلاعية، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، ع5، جامعة القاهرة، مصر، 2017. ص225

[2] اسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2005. ص40

ثانيا: التنويع الاقتصادي

"يعرف التنويع الاقتصادي بمفاهيم عديدة، تختلف عن بعضها، وذلك وفقا للمجال الذي ينظر من خلاله إلى هذه الظاهرة"[1]، "ففي شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر، ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة كالأسهم، السندات، صناديق الاستثمار، النقد، المعادن، والسلع الأساسية"[2].

"ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب الاقتصاد السياسي فهناك التنويع الأفقي الذي يهدف إلى خلق فرص جديدة للمنتجات الجديدة داخل القطاع نفسه، مثل التعدين، الطاقة أو الزراعة، والتنويع الرأسي، الذي يستلزم إضافة المزيد من مراحل تجهيز المدخلات المحلية أو المستوردة، فالتنويع الرأسي يشجع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، حيث يصبح ناتج نشاط ما مدخلات نشاط آخر، وبالتالي رفع مستوى القيمة المضافة المنتجة محليا، بالإضافة إلى ذلك ينطوي التنويع الرأسي على الانتقال من القطاع الأولي إلى القطاعين الثانوي والثالث"[3].

[1] د. العابد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية استشرافية–، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، ع52، المجلد ب، ديسمبر 2019. ص9

[2] بنين بغداد، السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ع1، 2016. ص79

[3] د. العابد لزهر، م س، ص10

المبحث الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد

من أهم مميزات التحليل الاقتصادي الكلي، هو امتلاك الذين يعملون في مجاله أدوات ووسائل متخصصة تستعمل في تحليل ودراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية على المستوى الكلي ومن بين تلك الأدوات نجد النموذج الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النموذج الاقتصادي

أولا: تعريف النموذج الاقتصادي

جاء في كتاب "**النظرية الاقتصادية الكلية**" تعريف للنموذج الاقتصادي فهو "عبارة عن تمثيل مبسط لبعض الظواهر الاقتصادية بهدف التدفق المتبادل للعلاقات بين تلك الظواهر، ومن هنا قد يعبر عن النموذج الاقتصادي في شكل معادلات أو رسم بياني أو بشكل نظري وصفي، ولقد أصبحت النماذج وسيلة الاقتصادية كبرى تستخدم في الأبحاث الاقتصادية الحديثة فتظهر لنا علاقة الأسباب بالنتائج وتتنبأ لنا بالشروط الاقتصادية المطلوبة لتحقيق وضع معين أو لحل مشكلة اقتصادية ما"[1].

النموذج الاقتصادي هو عبارة عن: "إطار نظري لا يشترط أن يكون نموذجاً رياضياً، ولكن إذا حدث وكان رياضياً فإنه عندها يعطي ترجمة للعلاقات النظرية بين عدد من المتغيرات في صورة علاقات رياضية، وبذلك يتكون النموذج من معادلات تصف هيكل النموذج وتربط المتغيرات بعضها ببعض. ويتمثل بناء النموذج Model Building أو ما يعرف بتوصيف النموذج Specification في كيفية التعبير عن النظرية الاقتصادية أو العلاقات الاقتصادية في صورة مجموعة من المعادلات أو المتباينات"[2].

[1] عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007. ص27

[2] https://almerja.com/reading.php?idm=116772

تم الاطلاع عليه يوم: 2021/05/28، على الساعة: 16:20

" يعرف النموذج الاقتصادي أيضا بأنه عبارة عن تمثيل أو تصوير مبسط لنسق اقتصادي معين أو مشكلة اقتصادية معينة في قالب رياضي يشمل عددا من العلاقة الدالية التي تمثل او تصور سلوك النسق أو طبيعة المشكلة والترابط بين اجزاءها"[1]

" النموذج الاقتصادي Model Economic هو "مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية (معادلة أو مجموعة من المعادلات) تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد أو قطاع معين"[2].

" النموذج الاقتصادي هو مجموعه من الافتراضات التي تصف بالتقريب سلوك اقتصاد معين أو قطاع من الاقتصاد."[3]

كما يعرف النموذج الاقتصادي أيضا بأنه عبارة عن: "تمثيل أو تصوير مبسط لنسق اقتصادي معين أو مشكلة اقتصادية معينة في قالب رياضي يشمل عددا من العلاقات الدالية التي تمثل او تصور سلوك النسق أو طبيعة المشكلة والترابط بين أجزائها".[4]

هناك أنواع عديدة من النماذج تختلف باختلاف طبيعة التقسيم، فهنالك النماذج الوصفية والنماذج المعيارية أو النماذج المقارنة أو النماذج المغلقة أو النماذج المفتوحة وغير ذلك[5]، "... وتختلف النماذج الاقتصادية وفقا لطبيعة بناء توصيف النموذج إلى نماذج رياضية ونماذج قياسية، والنماذج الاقتصادية عبارة عن إطار نظري لا

[1] مجيد علي حسين، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 1998. ص20

[2] غدار رفيق، نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، جامعة فرحات عباس –سطيف 1–، الجزائر، 2017. ص2

[3] د. نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2001. ص6

[4] Chemingui Mohamed abdelbasset, What Macroeconomics Factors Explain Algeria's poor Economic Growth Performance. Revised version, January 2003. P63

[5] أنظر: مجيد علي حسين، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، م س، ص21

يشترط أن يكون نموذجا رياضيا، ولكن إذا حدث وكان رياضيا فإنه عندها يعطي ترجمة للعلاقات النظرية بين عدد من التغيرات في صورة متباينات أي سوف يتكون النموذج من معادلات تصف هيكل النموذج وتربط المتغيرات ببعضها ، ويتمثل بناء النموذج أو ما يعرف بتوصيف النموذج في كيفية التعبير عن النظرية الاقتصادية أو صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة بأسلوب رياضي أي في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات أو المتباينات"[1].

ثانيا: النموذج الاقتصادي الجديد

لجئت الجزائر لوضع أسس جديدة لنمو الاقتصادي بعد انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وهذا بهدف تنشيط باقي القطاعات والرفع من مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث يمكن تعريفه على أنه: " برنامج يحتوي على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، والذي أعلن عنه من طرف الوزير الأول سنة 2016، وصادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ: 26 جويلية 2016، يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016–2019، ومن جهة أخرى يثوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030"[2].

[1] مجيد علي حسين، ن م، ص22

[2] طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، 14 نوفمبر 2019. ص26 "بتصرف"

ثالثا: مكونات النموذج الاقتصادي وكيفية التفريق بينها

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة من العلاقات الاقتصادية أو المعادلات، وتسمى هذه المعادلات التي يتضمنها النموذج بالمعادلات الهيكلية وذلك لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بناؤه، وتتكون المعادلات الهيكلية للنموذج الاقتصادي من المعادلات التالية:[1]

1. **المعادلات التعريفية:** هي متطابقات توضح قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة متطابقة.

2. **المعادلات السلوكية:** هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية في النموذج ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير تابع ومتغير مستقل أو أكثر.

3. **المعادلات الفنية:** تهتم المعادلات الفنية بتوضيح طبيعة العلاقة بين متغير وآخر في علاقة فنية مرتبطة بأسلوب معين وخاص، مثل مستوى الإنتاج من سلعة معينة وبين مدخلات الإنتاج وهي علاقة فنية توضح الكيفية التي يمكن أن يتحقق بها الإنتاج باتباع أسلوب معين أو فن انتاجي.

وتكون عملية بناء النموذج أساسية لمعظم العلوم سواء كانت طبيعية أم اجتماعية وغيرها لأن العلاقات تكون عادة في واقعها الفعلي معقدة إلى درجة يتعذر معها دراستها إلا من خلال تمثيلها بشكل مبسط باستخدام النماذج.

وهنالك من يقسم المعادلات الهيكلية للنموذج الاقتصادي بطريقة أخرى جاءت على النحو التالي: "يتكون النموذج الاقتصادي بصفة عامة من المعادلات الرياضية التي تعبر عن مختلف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات الداخلية لسنوات مقبلة بدلالة المتغيرات الأخرى الأمر الذي يفيد في رسم السياسات المختلفة"[2].

[1] أنظر: عبد المجيد علي حسين، الاقتصاد القياسي، م س، ص39

[2] الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ب ط، 2002. ص36

هذا ويطلق على المعادلات المكونة للنموذج اسم المعادلات الهيكلية وتختلف عددها من نموذج لآخر، وفقا لمدى المشكلة والمتغيرات المؤثرة فيها وهدف الدراسة، كما قد يؤثر عدد المتغيرات التي يهدف الباحث إلى تفسيرها في حجم النموذج، وتنقسم المعادلات الهيكلية إلى أربعة أنواع هي:[1]

1. **المعادلات السلوكية:** والتي تشرح السلوك الاقتصادي للمستهلك أو المنتج أو المستورد، أي أنها تفسر كثيرا من القرارات الاقتصادية، حيث تبين العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية.

2. **المعادلات التعريفية:** وهي تلك المعادلات التي تعرف المتغيرات تعريفا غير مشروطا وهي تعبر عن الأجزاء المكونة لهيكل المعادلة ومتفق عليها مسبقا من وجهة النظر الاقتصادية.

3. **المتطابقات والمعادلات التنظيمية:** وهي التي تستخدم في وضع بعض القوانين المتعلقة بالأغراض التنظيمية أي أنها تعكس القوانين والقواعد المحدد للسلوك، وليس للوحدة الفردية دخل فيها.

4. **المعادلات الفنية:** وتعكس العلاقات التكنولوجية بين المتغيرات ومن أمثلتها دول الإنتاج.

– ويمكن التفريق بين عدة أنواع من النماذج اعتمادا على صياغة النموذج وهي:[2]

1. **النماذج المنطقية:** تشير لاستخدام الأسلوب اللفظي لشرح ظاهرة ما، من أمثلتها فكرة اليد الخفية التي قدمها "آدم سميث"، والتي تنص على أن الفرد هو أقدر الأطراف على تحقيق مصلحته الخاصة، لذا يجب ترك الحرية له في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وعندما يسعى الفرد لتحقيق مصلحته تتحقق مصلحة المجتمع وكأنما هناك يد خفية تدفعه لذلك.

2. **النماذج الهندسية:** وهي التي يتم التعبير عنها بصورة هندسية، ومن أبرز أمثلتها نموذج السعر.

[1] أنظر: الأشقر أحمد، ن م س، ص36

[2] أنظر: الأشقر أحمد، ن م، ن ص

3. النمـــاذج الجبريـــة: يمثـل النمـوذج الجبـري فـي معادلـة واحـدة أو أكثـر، تضـم عـدد مـن المتغيـرات يوجـد بينها علاقات وتمثل ظاهرة معينة، ومن أمثلتها نموذج السعر (السوق) الخطي.

4. النمـــاذج القياســـية: وهـــي نمـــاذج جبريـــة احتماليـــة لاحتوائهـــا متغيـــرات عشـــوائية، وكمثـــال نمـــوذج الســـوق الاحتمالي.

رابعا: خصائص النموذج الاقتصادي

يوجد العديد من الخصائص التي يجب توفرها في أي نموذج اقتصادي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1. خاصية البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة فكلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي أبسط يكون النموذج الاقتصادي أفضل من غيره، شريطة ألا يكون على حساب الدقة.
2. قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة.
3. قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية بحيث يكون متناسقا مع المسلك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.
4. مطابقته للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.

خامسا: أهمية النموذج الاقتصادي

للنماذج الاقتصادية العديد من الفوائد استطاع "**مايكل أيدج مان**" حصرها في النقاط التالية: [2]

1. إمكانية النموذج في التعرف على القيود والعوامل التي تحدد مدى الحلول الممكنة.

[1] عبد المجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998. ص39

[2] مايكل ايدج مان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، تر: محمد ابراهيم، دار صوينغ للطباعة والتوزيع، 1988. ص103

2. تساعد البدائل التي يتوصل إليها النموذج من إعطاء مبادئ وأساسيات مهمة لرسم السياسات الاقتصادية.
3. يعد استخدام النموذج أساس الحكم على مدى كفاءة نظام اقتصادي معين نحو الوصول إلى أهداف محددة.
4. تساعد النماذج في توضيح نتائج مختلفة للبدائل في القرارات الاقتصادية وما يترتب على هذا من تزويدنا بأساس واعي الاختيار بين هذه البدائل.
5. الدقة في تقدير المعلمات بحيث تكون متناغمة مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية فيد الدراسة.
6. فدرة النموذج على تعرف المشكلة ووصفها بشكل يجعلها مبسطة ومستندة في ذلك على النظرية الاقتصادية بشكل دقيق.
7. وصف الظاهرة الاقتصادية بشكل دقيق.
8. يستطيع النموذج التنبؤ بظروف المستقبل من خلال التعرف على مسببا المشاكل الحالية وحلها وتفادي حدوثها مستقبلا.

المطلب الثاني: بناء النموذج الاقتصادي وتحليل النماذج الاقتصادية ومشاكلها

أولا: بناء النماذج الاقتصادية

يتطلب بناء النموذج الاقتصادي تحديد الظاهرة الاقتصادية محل البحث تحديدا دقيقا بما في ذلك الظاهرة المراد تفسيرها والظواهر أو العوامل التي يمكن أن تساعد على تفسيرها ويتم ذلك في ضوء المعلومات المتوفرة من المصادر ذات الصلة بالمشكلة قيد الدراسة، عند بناء النموذج يجب مراعاة الآتي: [1]

[1] دومينيك سلفاتو، الاحصاء والاقتصاد القياسي، تر: سعدية حافظ، الدار العربية للاستثمارات، الطبعة العربية الخاصة، الاسكندرية، القاهرة، 2001. ص95

1. انسجام الصيغة الرياضية مع النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة وغالبا ما تساعد هذه النظرية في اختيار المتغيرات التي تدخل في العلاقات كما تساعد في تحديد تأثير كل متغير وتفسيره في المتغير التابع على حدة.

2. مراعاة العلاقات التي تعكسها المشاهدات الإحصائية حول الظاهرة أو الظواهر المدروسة ترجح هذه العلاقات صيغة من دون غيرها من الصيغ المقبولة نظرية.

3. البساطة التي تتجلى في اختيار ابسط الصيغ الرياضية بين الصيغ المقبولة وذلك لعدم اختيار معادلة من الدرجة الثانية اذا كانت معادلة من الدرجة الأولى تفي بالغرض وهكذا.

ثانيا: تحليل النماذج الاقتصادية

عند تحليل النموذج الاقتصادي باستخدام منهج البحث في الاقتصاد القياسي نتبع المراحل التالية في التحليل .

المرحلة الأولى: توصيف النموذج: يقصد بها صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حيث يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى الطرق القياسية وهي في حد ذاتها تنطوي على عدد من الخطوات:[1]

1. تحديد متغيرات النموذج حيث يحتوي النموذج على متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية.

2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج يقصد به عدد المعادلات التي يحتويها النموذج.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة للطلاب، الاسكندرية، القاهرة، ب ط، 2005. ص30

3. تحديد التوقعات القبلية يقصد بها تحديد توقعات مسبقة عن اشارة وحجم معلمات العلاقات الاقتصادية محل الدراسة بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات وهي هامة في مرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدمة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث اشارتها وحجمها.

المرحلة الثانية: مرحلة تقديم النموذج: أن تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول الي تقديرات مقبولة لقيم المعاملات من المتغيرات المستقلة وهو عملية تحويل الدالة الي علاقة رياضية ومن ثم تقدير قيم المعاملات باستخدام احدى طرق الاقتصاد القياسي وتعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من أفضل الطرق الخطية غير المتحيزة المستخدمة وهي اسلوب قياسي لتوفيق أفضل خط مستقيم العينة المشاهدات حيث يتضمن هذا الأسلوب تصغير مجموع مربعات الانحرافات للقيم الفعلية عن خط التوفيق إلى أدنى حد ممكن.[1]

المرحلة الثالثة: تقييم معلمات النموذج المقدرة: أهمية المرحلة تظهر من خلال الوقوف على امكانية الاعتماد على هذه التقديرات وتحديد ما إذا كان تقدير المعلمات يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية ومدى قبولها احصائيا وقياسيا حيث أن هناك عدة معايير تحقق تقييم المقدر وهي:[2]

1. معايير النظرية الاقتصادية: و هي المعايير التي يتم تحديدها من خلال النظرية وتتعلق بحجم واشارة المعلمات فاذا كانت اشارة المعلمات تخالف النظرية الاقتصادية فان النموذج المقدر يرفض أو يعدل الا إذا كانت هناك أسباب جوهرية تبرر ذلك.

2. معايير احصائية: وهي عدد من الاختبارات تجرى لتحديد درجة الاعتماد على تقديرات معلمات النموذج

[1] بسام يونس وآخرون، الاقتصاد القياسي، دار عزة النشر، الخرطوم، 2000. ص41

[2] عبد المحمود محمد، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1996. ص55

3. معايير قياسية: نستخدم هذه المعايير كتقييم للاختبارات الإحصائية وتحديد درجة الثقة فيها وهي تسمى اختبارات من الدرجة الثانية مثل اختبار عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين مقدرات النموذج واختبار عدم وجود ارتباط ذاتي أو عدم تجانس التباين ، كذلك اختبار القدرة التفسيرية للنموذج المقدر.

المرحلة الرابعة: اختبار المقدرة التنبئية للنموذج: من الأهمية أن يقوم الباحث باختبار مقدرة النموذج على التنبؤ وقد تكون تقديرات النموذج مرضية تماما وفقا للمعايير السابقة ومع ذلك يكون النموذج قاصرا على اعطاء تنبؤات يمكن الاعتماد عليها. يوجد عدد من الأساليب التي يمكن أن تستخدم لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.[1]

ثالثا: مشاكل النماذج الاقتصادية

إن من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه النموذج القياسي مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة اختلاف التباين، مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

1. مشكلة الارتباط الذاتي طبيعة المشكلة: تنتج المشكلة من عدم استغلال القيمة المقدرة للمتغير العشوائي في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة له في فترة زمنية معينة سابقة.[2]

أ. أسباب المشكلة: هنالك عدد من الأسباب تؤدي الي ظهور مشكلة الارتباط الذاتي أهمها:

- وجود ظاهرة الدورية في السلاسل الزمنية.
- حذف بعض المتغيرات الهامة من النموذج المراد تقديره.
- وجود ظاهرة الإبطاء في استجابة الوحدات الاقتصادية.
- الصياغة الدالية غير الدقيقة في نموذج الانحدار المراد تقديره.
- أخطاء التقريب وقياس البيانات.

[1] عبد المحمود محمد، مقدمة في الاقتصاد القياسي، م س، ص51

[2] طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود، مشاكل في الاقتصادي القياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ب د، 2009. ص32

ب. النتائج المترتبة على المشكلة:

– تظل مقدرات المربعات الصغرى العادية تتسم بالخطية وعدم التحيز.

– تكون بيانات المعالم المقدرة متحيزة.

– عدم دقة التنبؤات المتحصلة باستخدام ال (ols) المربعات الصغرى العادية.

– المبالغة في تقدير معامل التحديد.

ج. طرق الكشف عن المشكلة: هناك عدة اختبارات يمكن بها الكشف عن المشكلة، تعتمد أغلبها على استخدام البواقي ومن أهمها:

– اختبار دارين واتسون.

– اختبار بروش – جودفيري

د. علاج المشكلة: يمكن اقترح الأساليب التالية لعلاج المشكلة:

– ادراج بعض المتغيرات في النموذج ثم إعادة التقدير مرة أخرى.

– اعادة صياغة النموذج المراد تقديريه.

– تحويل المتغيرات المستقلة بالشكل الذي يضمن التخلص من المشكلة.

2. مشكلة اختلاف التباين[1]

أ. طبيعة المشكلة: أن متوسط الفروق بين المشاهدات المتجاورة قد يكون في ازدياد او نقصان بشكل كبير مع مرور الزمن عن الصفر بمعني أن الأخطاء المعيارية لمعامل حد الخطأ ليس لها نفس التباين لكل المشاهدات

ب. أسباب المشكلة: إن من أهم الأسباب التي تؤدي الي ظهور اختلاف التباين:

– وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية.

[1] طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود، مشاكل في الاقتصادي القياسي، م س، ص33

– استخدام البيانات القطاعية بدلا من السلسلة الزمنية.

– استخدام بيانات جزئية بدلا من بيانات تجميعية.

– عدم تحسين اساليب جمع البيانات وطرق القياس.

ج. النتائج المترتبة عن المشكلة:

– تظل المقدرات تتسم بخاصية الخطية وعدم التحيز ولكنها تفقد خاصية الكفاية وأدنى تباين.

– تصبح فترات الثقة أكثر اتساعا.

– تقل قوة اختبارات المعنوية.

– في النموذج تصبح اختبارات F و T وغير صحيحة وغير مجدية

د. طرق الكشف عن المشكلة: توجد عدة اختبارات للكشف عن المشكلة من أهمها:

– اختبار بارك Park Test

– اختبار وايت – أرش

ج. علاج المشكلة:

من أبرز الطرق المستخدمة لتصحيح المشكلة هي طريقة المربعات العامة

3. الارتباط الخطي المتعدد:[1]

أ. طبيعة المشكلة: وجود علاقة خطية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة أي وجود ارتباط خطي لدى المتغيرات المستقلة.

ب. اسباب المشكلة:

– ميل المتغيرات الاقتصادية للتحرك مع الزمن.

[1] طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود، مشاكل في الاقتصادي القياسي، م س، ص34

- استخدام بعض المتغيرات المفسرة بفترات ابطاء كمتغيرات مستقلة للنموذج.

- استخدام بيانات قطاعية.

- صغر حجم العينة.

ج. النتائج المترتبة على المشكلة:

- صعوبة تقدير أثر كل متغير مستقل على حدة.

- تقدير معاملات العلاقة يصير أمرا مستحيلا.

- تقدير المعاملات غير متحيز إلا أنه قد يحوي على عنصر خطأ كبير.

- تناقص كفاية المعاملات ودقة التقدير.

- تصبح التقديرات غير مستقرة وشديدة الحساسية.

د. طرق الكشف عن المشكلة: هناك عدة طرق أهمها:

1. مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة.

2. تحليل فريش

ج. طرق العلاج:

- حذف بعض المتغيرات.

- زيادة حجم العينة.

- احلال المتغيرات المختلفة زمنية.

- ادخال معادلات اضافية في النموذج.[1]

[1] طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود، مشاكل في الاقتصادي القياسي، م س، ص35

المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر

تسعى الجزائر وكغيرها من الدول قيد النمو، إلى تحقيق وتفعيل تغيير عميق وجذري لهيكلها الاقتصادي مطلع العام 2030، وذلك من أجل الوصول إلى رؤية الأجيال الماضية منذ الاستقلال، وذلك من خلال تطوير اقتصاد حقيقي يكون متنوع وقادر مجابهة أي اختلال في التوازن العام لاقتصاد الدولة والذي بدوره يتأثر بالأزمات العالمية، لأن الجزائر تعتمد اعتمادا كبيرا في مدخولها على قطاع المحروقات وفي ظل الهبوط والتذبذب الدائم لأسعار البترول، أمام هذه الأزمات ومراعات لأي احتمال في المستقبل القريب وخاصة البعيد، تبنت الجزائر نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجد لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016–2019.[1] ومن جهة أخرى يقوم على استراتيجية لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030. ولدراسة هذا النموذج وجب أولا توضيح شامل للوضع الاقتصادي الحالي في الجزائر، بعده تعريف لمضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد.

أولا: مميزات الوضع الاقتصادي الحالي في الجزائر

نعمت الجزائر بفوائض مالية كبيرة بفضل أسعار النفط المرتفعة في الفترات الماضية، لكنها أصبحت تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في ظل تراجع أسعار البترول وتقلص الموارد الملية بشكل كبير، وهو ما تعكسه مميزات الوضع الاقتصادي الحالي، والمتمثلة في:[2]

– الاعتماد الكبير للاقتصاد على المنتجات البترولية إلى جانب تركيز بنية القطاع الخاص على السوق الداخلية، (صادرتها النفطية، بـ 97 % من الموارد).

– قطاع الفلاحة الجزائرية غير متطورة.

[1] مراد ملاح، النموذج الاقتصادي الجديد بالجزائر (http://www. independentarabia.com/) أطلع عليه: 2021/06/09، على الساعة: 15:33

[2] ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر وحتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع05. 2008. ص132

– السياحة شبه منعدمة، أما قطاع الخدمات فلا يزالا ضعيفا.

– ضعف الإنتاج المحلي يوازيه اعتماد كلي على القطاع النفطي كمحرك للاقتصاد الجزائري.

– على المستوى النقدي يواصل الدينار الجزائري سقوطه بعدما تجاوز تداوله لأول مرة عتبة 100 دينار للدولار الواحد.

– احتياطات الدولة من العملة الصعبة فهي بدورها في تراجع مستمر، ما يهدد باستنزافها بسرعة أكثر من المتوقع، العجز الحاصر المقدر قيمته بـ30 مليار دولار.

– ضعف التحولات الهيكلية، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولة ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية.

– لا تعتبر الموارد البترولية في حقيقة الامر تدفقا للموارد الداخلية في المستقبل، وإنما يمثل القيمة النقدية لمخزون معطى من رأس المال المحول من حالة احتياطات بترولية إلى حالة أصول مالية، فالتنمية لا يمكن ضمانها إلا في حالة تحويل هذه الأصول إلى قاعدة مداخيل دائمة.

– تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة اختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية، البحث عن الريع لا يكون فقط نتيجة الضوابط الحكومية وتدخلاتها، بل

يمكن أن ينجم أيضا عن تحرير السوق وعن الخوصصة مثلما نشهده حاليا في بعض بلدان الاقتصاد الانتقالي، حيث آثار هذا التحرير في تزايد ظاهرة الفساد وانتشارها بشكل مطرد.[1]

ثانيا: مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد

يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية استعجالية قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من اجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية، وتتجلى أبرز معالم هذا النموذج فيما يلي:[2]

أ. المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة: يبرز النموذج أهداف رئيسية في افاق العام 2019:

– تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.

– خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.

– حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

ب. مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020–2030.

– تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5 % سنويا خلال الفترة 2020–2030، بالإضافة مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030

[1] ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر وحتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، م س، ص133

[2] د. ناصر بوعزيز، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر –بين الواقع والتجسيد–، مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية، ع 10، ج 02، جامعة الشهيد، حمه لخضر، الوادي، الجزائر، فيفري 2017. ص91

على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة لصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3 % في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030).

– وهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في 2030)، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

– ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:

– مرحلة الإقلاع (2016–2019): وهي مرحلة ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.

– مرحلة التحول (2020–2025): وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد.

– مرحلة الاستقرار (2026–2030): وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

ثالثا: أهداف النموذج الاقتصادي الجديد

تستهدف إجراءات النموذج الاقتصادي الجديد تفعيل القطاعات والنواحي الاقتصادية الآتية:

1. التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو، فالهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود

2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5 – 7.4 %لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7 % خلال الفترة المرجعية.

2. تطور إنتاجية رأس المال المستثمر وتعزيز أنظمة الاستثمار، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي.

3. الوصول إلى الملاءة الخارجية على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة. وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة احفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية.[1]

[1] د. ناصر بوعزيز، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر –بين الواقع والتجسيد–، ن م، ص92

المبحث الثالث: التنمية المستدامة

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادي إلى ثومي للنمو من جهة، ومع إجراء المحافظة على البيئة والمواد الطبيعية، من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تم تداول قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد حصول هذه الدول المستعمرة على الاستقلال السياسي ، ولكن لم يكن هذا الاستقلال هو الغاية النهائية، مما أدى بهذه الدول أن تبذل جهودا كبيرة لتحريرها من التبعية للخارج، باعتبار أن الاستقلال السياسي هو بداية للتطور الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وأن هذا التطور لا يتأتى إلا من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية[1]، وبالتالي أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء أكان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة، أو من خلال المؤسسات غير الحكومية أو الأفراد، ولهذا أصبحت التنمية مفهوما منتشرا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف.

أولا: مفهوم التنمية

جاء في كتاب "**إدارة وتنمية الموارد البشرية**" للكاتب "مدحت أبو النصر، مفهوم شامل لمصطلح التنمية حيث أورد بأن التنمية: "هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية الوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة

[1] انظر: ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2010. ص20

للتدخل في توجيه حجم ونوعية المواد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الأقصى"[1].

كما جاء تعريف التنمية من قبل الأمم المتحدة سنة 1956 على الشكل التالي: التنمية هي "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الامة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[2] وكان هذا التعريف الأخير للتنمية من قبل الأمم المتحدة لكن التعريف الأولي لمفهوم التنمية حسب منظمة الأمم المتحدة كان على النحو التالي: "إن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادأته"[3].

التنمية هي "تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة".

التنمية هي "توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الانتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الانتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويبين ذلك أن حاجات الإنسان

[1] مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، ط3، 2001. ص33

[2] أ. راحلي حجيلة، التنمية من مفهوم الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مطبوعات جامعة شلف، الجزائر، 2013. ص3

[3] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ط2، 2000. ص14

كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة"[1].

أما بالنسبة لعلم الاجتماع فعرفها "**ماركس**" على أنها" عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما[2].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن التنمية تعني التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة، السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيزا على جانب دون آخر[3].

– **التنمية في العالم العربي:** يمكن التمييز بين ثلاث مدارس في فكر التنمية في العالم العربي، تتميز الأولى ويتبعها أغلب الدول العربية، بالاستجابة إلى "مطالب المؤسسات المالية الدولية والقوى العالمية الكبرى وآليات الأسواق العالمية وتنفيذ الاتفاقات الاقتصادية العالمية، "إن محددات التنمية هي القدرة على جذب رأس المال والمدخرات وضمانات الاستقرار المجتمعي والاستثمار، إقامة البنية الأساسية لتضارب المصالح ولأسباب العدالة الاجتماعية، وللمحافظة على قدر مناسب لقوة الدولة والنظام والحاكم"[4].

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2007. ص19

[2] صلاح عثمانة، التنمية الشاملة، مفاهيم ونماذج، مؤسسة دار العلماء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1997. ص2

[3] أنظر: محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، م س، ص18

[4] نصار علي، المؤشرات السياسية والتقنية والبيئة في تقويم السياسات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ب ط، بيروت، لبنان، 1995. ص143

"تقوم المدرسة الثانية على ملاحقة إرهاصات فكر جديد، ودعت إلى تنويع مؤشرات التنمية وشمولية التنظير لها ومطلب التنمية البديلة إضافة إلى التأصيل لانعكاسات الثورة العلمية التقنية المعاصرة"، وتركز هذه المدرسة على مؤشرات التقدم في الأبعاد البيئية والتقنية والمؤسسية"[1].

"ترتكز المدرسة الثالثة في منطلقاتها إلى فكر الاستقلال الاقتصادي والتمسك بدور قيادي للدولة في النشاط الاقتصادي والعدالة في التوزيع والفرص والتكتل الإقليمي المناسب في مواجهة الأسواق والقوى العالمية". وهي مدرسة لم يعد لها أنصار عديدون، يضاف إلى ذلك إرهاصات فكر التنمية الإسلامية الذي "يعاني الكثير من عدم الوضوح ونقص التنظير" لكنه يقدم أفكارا تتناول الملكية والاستخلاف والانتاج والرفاه أو التنمية البشرية، يدعو إلى العمل الإقليمي الإسلامي ومحاربة الفساد"[2].

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة

"عرفت التنمية المستدامة من التراكم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليس غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهرت العديد من التعريفات التي ضمنت عناصر وشروط هذه التنمية، لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر 20 تعريفا واسع التداول للتنمية"[3]، والمتمثلة في:

1. على الصعيد الاقتصادي: بالنسبة للدول الصناعية في الشمال فان التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والوارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في النشاطات الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.[4]

---

[1] نصار علي، ن م، ن ص

[2] نصار علي، ن م، ص144

[3] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2006. ص126

[4] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 2002. ص94

2. على الصعيد الإنساني والاجتماعي: فان التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تحقيق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والإقليمية في المناطق الريفية، وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

3. على الصعيد البيئي: فان التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية. [1]

4. على الصعيد التقني والإداري: فان التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات، والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد ،وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض، والضارة بالأوزون.[2]

5. على الصعيد السياسي: تعدد تعريفات التنمية المستدامة على هذا الصعيد، فهنالك أكثر من 60 تعريفا لهذا المصطلح، وذلك راجع لاختلاف مفهوم التنمية من بلد لآخر، لكن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ولأول مرة أصدرت تقرير سنة 1987، جاء فيه تعريف للتنمية على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[3].

في عام 1991 عرفها السياسي الاقتصادي "**روبرت سولو**" على النحو التالي: "عدم الإضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثتها الأجيال، فالطاقة الانتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الاجيال الحالية، بل تتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الإنتاجية التي تشمل بالإضافة إلى جانبها المادي

[1] دوبابي هاجر، التنمية المستدامة والتطورات التكنولوجية الحديثة في الجزائر بين الإمكانات والمتطلبات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل التنمية، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2011. ص7

[2] Alain betoine et d'autres, economie, damo2, Paris, 2001. P27

[3] محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، ع142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989. ص83

الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية"[1].

في حين يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المتنامية المستدامة:

تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدر الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

كما يمكن تعريفها بأنها:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر في الصناعات و التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وينتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأزون، أي أنه التنمية لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئة. ولا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها، وتطور الموارد البشرية ،وكما تحدث تحولات في القاعدة الصناعية، والثقافية السائدة.[2]

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة " حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الإنسان على التفكير في ال تكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر

[1] Robert Goodland, Neoclassical economic and principles of sustainable development, ecological modeling, 1987. P36

[2] سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 1998. ص245

إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أدى ذلك إلى استشار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة ...وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تامين تنمي اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم[1] وبالتالي نستنتج ما يلي:[2]

- أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.
- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.
- أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشج مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

وهكذا فان السعي لتحقيق التنمية ا لمستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية.

مما تقدم يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية وهي قضية مصيرية ومستقبلية والذي أكد ذلك أن التنمية في مختلف دول العالم لا تحقق شروط الاستدامة بوضعها الحالي لأنها تتم على حساب استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة، فالبعض يتعامل مع قضية التنمية

[1] أنظر: صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة – الأثر–الحل، دار الفكر العربي، مصر، 2003. ص14

[2] أنظر: أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة، القاهرة، مصر، 1999. ص45

المستدامة كقضية أخلاقية والبعض يرى أنها نموذج تنموي بديل يختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو هو أسلوب للإصلاح أخطاء وتعثرات النماذج السابقة بعلاقتها مع البيئة ،ويرى البعض الأخر أنها تفكير في مستقبل وفي مصير الأجيال القادمة وأن عنصر الوقت أهم ما يميزها.

إذن فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق قدر ممكن من النمو في كل النظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة وكغيرها من أنواع التنمية لها أبعاد وأهداف تصبو إليها وهي لاتزال تستهدف وتكرز على مواجهة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول و خاصة الدول النامية حديثة الاستقلال السياسي، حيث إن هذه الدول استمرت لفترة طويلة تعتمد على الوصفات المستوردة وابتعاد الآراء والأفكار والنظريات عن الواقع العملي وعدم استطاعتها اقتراح حلول عملية للمشاكل الاقتصادية المتفاقمة، وحاول بعض العلماء خلق بعض الميزات الاخرى للبيئة المحلية التي تؤدي إلى ثقافة سياسية أكثر غير التقليدية التي هي داعمة للحركات الاجتماعية والاقتصادية بمعنى أنه لا يوجد اكتمال للنماذج التنموية في حال إهمال الجوانب الثقافية[1]، بالرغم من قدرة هذه الأهداف على تحقيق الغايات المنشودة إلا انها لكل نموذج للتنمية يضع أهداف بعيدة المدى يعمل جاهدا صانعوا السياسات على الوصول لها ومنها التنمية المستدامة حيث تعددت أهدافها التي ألزمت الحكومات نفسها بالعمل على تحقيقها، ويمكن لنا عرض أهداف التنمية المستدامة في العناصر التالية:

[1] Robert Paterson and devashree Saha, the role of new political culture in predicting city, csd, USA, 2010. P6

1. أهداف التنمية المستدامة في المحيط الاجتماعي: هناك أهداف للتنمية المستدامة في المحيط الاجتماعي وهناك دور لرأس المال الاجتماعي في عملية التنمية بسبب تحفيزه الآثار المترتبة على القضايا الاجتماعية وتعمل التنمية المستدامة كطريقة تفكير بالسعي للوصل للتوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال من حيث نصيب كل جيل في الموارد الطبيعية والمادية المتجددة وغير المتجددة، وترشيد استخدام كافة الموارد ووضع أولويات لاستخداماتها كافة، بالإضافة إلى التعاون الدولي والإقليمي المواجهة متطلبات البيئة ومشاكلها.

وبالتالي فالمشاركة الشعبية الواسعة في تخطيط وتنفيذ ورقابة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيد المحلي والإقليمي وعلى مستوى الدولة له مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يوفره من علاقات اجتماعية ذات ثقة عالية تسمح بإمكانية تدفق المعلومات بين العوامل الاقتصادية بشكل أفضل مثل توفر المواد والعمالة؛ وتوفر الثقة المتبادلة في المجتمع تحد من الحاجة إلى البحث عن مصداقية المعلومات من أجل العملية التنموية وبالتالي تحد من التكاليف والروابط الاجتماعية بين كل من الأفراد والمنظمات والحكومات تقلل من الحاجة إلى وجود الرقابة العامة المعلنة.[1]

ويرى الباحث بأن الاتفاقيات الطوعية بين أفراد المجتمع مثال التنظيم الذاتي يكون أكثر كفاءة وقدرة على المحافظة على بقاء واستمرار الاستدامة في التنمية، وعلى الرغم من تقسيم الأهداف إلى عدة فروع غير أنه بهدف فهم كل هدف على حدى؛ وهي بالحقيقة مجتمعة متكاملة يمكن الوصول إليها عن طريق العمل الجماعي في الجانب الدولي والجانب المحلي المتمثل بالحكومات الوطنية، بحيث لا يمكن تحقيق استدامة بيئية وهناك فقر في

[1] أنظر: معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015. ص48

المجتمع حيث سيعمل الفقراء دوما على خرق القوانين بهدف تلبية احتياجاتهم وسيعارضون كل سياسة لم تتبع من احتياجاتهم الأساسية.

والشكل التالي يوضح التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة:

الشكل 1: هيكل يوضح التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة

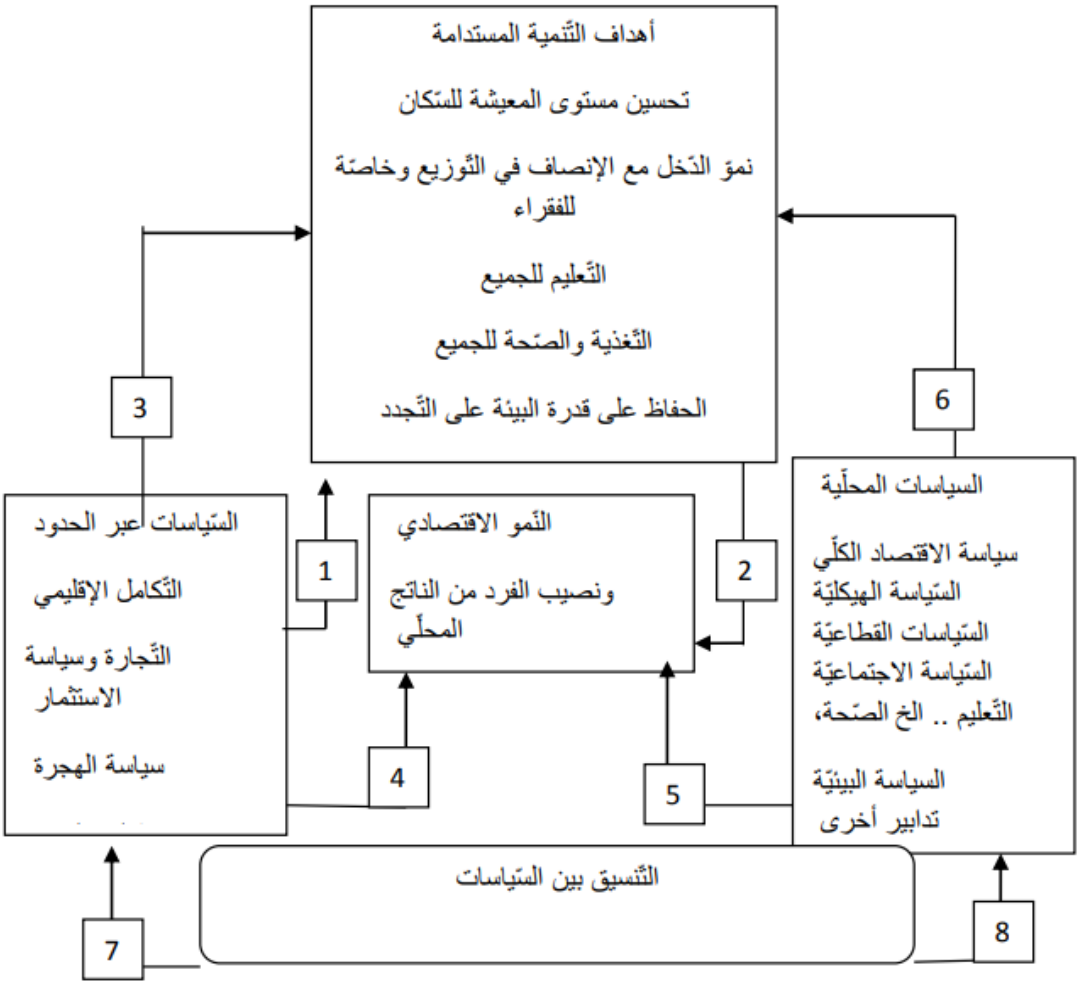

المصدر: معتصم محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص49

والشكل السابق يوضح ضرورة إيجاد الروابط بين تكاملية الأهداف وتحقيق كل هدف بالإضافة إلى البحث عن روابط بين التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة على الصعيد الوطني فعند دراسة التنمية المستدامة يعتبر النمو

الاقتصادي وسيلة لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع أي التأثير بشكل مباشر في الطبقات التي تعاني من الفقر، مع توفير التعليم للجميع، وتأمين الخدمات الصحية والتغذية الكافية، وتعزيز القدرات البشرية، وزيادة الإنتاجية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي في وقت لاحق، وسوف تساهم تنمية القدرات البشرية مرة أخرى لرفع مستوى المعيشة وكلما زادت الروابط بين مكونات المجتمع كان على درجة من الفاعلية في تحقيق أهداف برامج التنمية وضمان استمراريتها، لأنه لا يمكن ضمان أن جيلين آخرين يمكن أن يلتزموا بتحقيق الاستدامة ويمكن لنا توضيح ما سبق من خلال الشكل، وعلى الرغم من أهمية هذه الروابط بين النمو والتنمية غير أن هذه الروابط ليست تلقائية بل يجب على الحكومات المحلية من خلال السياسات المحلية والخارجية أن تلعب دورا فعالا في إنشاء وضمان هذه الصلات أي أن السياسات الحكومية يجب أن تؤثر على كل من النمو الاقتصادي وإمكانية تحقيق التكامل الإقليمي لضمان الوصول بأهداف التنمية إلى الاستدامة.

2. أهداف التنمية المستدامة في المحيط الحيوي: تسعى التنمية المستدامة إلى الحفاظ على النظم البيئية، التي يعتمد عليها الإنسان في استمراريته، وجعل العمليات التي تحدث على هذه الموارد من أجل تحويرها واستخدامها عمليات سليمة، تضمن عدم نضوبها وتكفل الزمن اللازم لتجددها حيث تعتبر قضية الالتزام بالقضايا التنموية وتكاليف الوصول إلى أهدافها عبئا لأغلب الاستثمارات وخاصة في البلدان الفقيرة حيث تتسبب في اضعاف العائدات على المدى القصير[1]، لذلك لا بد من مشاركة قطاع الخدمات المالية إلى جانب القطاعات الأخرى التي تؤثر على الاستثمارات بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على سلوكيات واستراتيجيات الاستثمارات على سبيل المثال:[2]

[1] Mistra, Sustainable Investement - Towards a new Role for instutional investors, stockholm. P2

[2] أنظر: معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، م س، ص47

• **التحليل المالي:** عند تقييم العوائد المحتملة والمخاطر من الأصول المختلفة وفرص الاستثمار الجديد ونوعية ومدى تقيم التكلفة البيئية للمشاريع.

• **التصنيف الائتماني:** عند تحديد مخاطر التصنيف الائتماني للصكوك التي تمول الديون مثل القروض والسندات، حيث تعتمد أغلب الاستثمارات على القروض في تمويل استثماراتها.

• **التأمين وإعادة التأمين:** عند تحديد المخاطر والالتزامات طويلة الأجل.

وتساهم العلاقات داخل المجتمع في تحسين ظروف البيئة المحيطة من خلال توزيع المخاطر المحتملة بين مكونات المجموعات الاجتماعية ومن خلال حل المشاكل الناتجة عن الملكية المشتركة فكلما كانت الروابط الاجتماعية قوية أدى ذلك إلى حماية الإدارة المشتركة للملكية الجماعية وقد اعتبر رأس المال الاجتماعي هو الحلقة المفقودة في التنمية التي يجب العمل على إكمال ارتباطها بمكونات الاستدامة.

3. أهداف التنمية المستدامة في المحيط التكنولوجي: تسعى التنمية المستدامة لاكتشاف واستخدام وسائل تقنية ذات أضرار بيئية محدودة، وتهدف لإعادة تدوير المواد والنفايات والاستفادة منها في مجالات الطاقة والصناعة، بالإضافة إلى ترشيد وتحسين اختيار مواقع المشروعات الصناعية، وجعل كل مشروع يعالج نفاياته ومخلفاته، بالإضافة الى الاستفادة من التطورات السريعة للتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا الرقمية حيث يتوقع تغير كبيرة في هيكل الإنتاج ونوعيته والزمن اللازم للإنتاج مع اختراعات جديدة مثل الطابعات الرقمية ثلاثية الأبعاد التي يمكن أن تتيح المجال لإنتاج عدد من المنازل في ساعة واحدة فقط وقس على ذلك[1].

ويعد التغير الايجابي لمعدل استخدام التكنولوجيا في الوصول إلى أهداف محددة من خلال مجموعة المعارف والمهارات له تأثيرات مباشرة على النشاط الاقتصادي الكلي وضمان استخدم هذه المهارات والخبرات بشكل

[1] أنظر: معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، م س، ص47

يكفل عدم وجود إقصاء اجتماعي الذي يعكس بوجوده مزيد من الجرائم والعنف وانهار المجتمع، أي أن التكامل بين مكونات التنمية المستدامة شديد الحساسية لأي تغير.

أهداف التنمية المستدامة حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: جاء في الدورة السبعون للجمعية العاملة للأمم المتحدة قرار يقر الأهداف والغيات من التنمية المستدامة، وجاء القرار كالتالي: على إثر عملية مفاوضات حكومية دو لية شاملة، وبناء على اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي جاء يتضمن مقدمة تبين سياق تلك الأهداف، نورد فيما يلي الأهداف والغايات التي اتفقنا بشأنها:

"وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وتعتبر الغايات مرامي ذات طابع عالمي يطمح إلى بلوغها حيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية. وعلى كل حكومة أن تقرر سبل إدماج هذه الغايات العالمية الطموحة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. والمهم مراعاة الصلة بين التنمية المستدامة وبين سائر العمليات الجارية التي تتصل بها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".[1]

إننا إذ نضع هذه الأهداف والغايات نعترف بأن كل بلد يواجه تحديات محددة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة ، ونشدد على التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان ا لنامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. وتتطلب البلدان التي تمر بحالات نزاع اهتمام ا اخاص أيضا.

[1] الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اتخذته الجمعية العامة 25 سبتمبر 2015. ص17

ونعترف بأن البيانات الأساسية المتعلقة بالعديد من الغايات ما زالت غير متوفرة، وندعو إلى زيادة الدعم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات في الدول الأعضاء، من أجل وضع أسس البيانات حيثما لم تكن موجودة، وطنيا وعالميا. ونلتزم بملء الثغرة القائمة في مجال جمع البيانات بما يساعد على قياس التقدم المحرز بشكل أفضل، ولا سيما بالنسبة إلى الغايات التي ليس لها معالم رقمية واضحة.

ونشجع الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء في إطار محافل أخرى من أجل التصدي لمسائل رئيسية قد تعرقل تنفيذ خطتنا، ونحترم الولايات المستقلة لتلك العمليات. ونعتزم أن نجعل من الخطة ومن تنفيذها أداة تساعد على دعم تلك العمليات الأخرى والقرارات المتخذة في إطارها، ولا تؤدي إلى الإخلال بها. ونعترف باختلاف النهج والرؤى والنماذج والأدوات المتاحة لكل بلد ، وفق ظروفه وأولوياته الوطنية، في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد أن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا المشترك وأن "أمنا الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق.[1]

أهداف التنمية المستدامة حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

[1] الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، ن م س، ص18

8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

رابعا: مؤشرات وإعداد التنمية المستدامة

1. برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة: في دورتها الثالثة عام1995 ، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة. وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج.

[1] الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، ن م س، ص19

وإضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد طلب من البلدان على الخصوص إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية، وتخطيط المدن، والفقر، والصحة، وحق الحصول على الموارد وكذلك المجموعات الخاصة مثل النساء، والشباب، والأطفال المعاقين، والعلاقة القائمة بين هذه الميادين ومشكلة البيئة. [1]

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل، إلى حدود عام 2001 ،إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني. ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشراً للتنمية المستدامة نُشرت في شهر أغسطس من عام 1966 في وثيقة تعرف باسم " الكتاب الأزرق". هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ومنظمة طبقاً للإطار الكلاسيكي: تركيز، وضعية، إجابة. وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها .

طُلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات الـ 134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل انطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها.[2]

[1] خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، 2007. ص34

[2] خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، م س، ص35

2. معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة:[1]

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة.
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- النواحي الخاصة ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم.
- توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها.
- الحساسية للزمن بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

والمنشاة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد.

[1] غنيم عثمان، التنمية المستديمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007. ص92

المطلب الثاني: الخصائص والمؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة

أولا: خصائص ونظريات التنمية المستدامة

1. الخصائص: للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكل وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها:[1]

1. التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.
1. أما الجانب الاجتماعي ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.
2. التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلا تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية.
3. التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.
4. يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي ، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.
5. للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

[1] عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013. ص10

6. للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.

7. للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.

8. وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.[1]

2. النظريات: للتنمية المستدامة مجموعة من النظريات التي تميزها عن غيرها، يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

أ. **النظريات الداعية لأولوية البيئة:** علماء البيئة يرون إلى أن الذي يحتاج أن يكون مستديما هو المحيط الحيوي، وظهرت عدة نظريات منها:

– **النظرية المتشائمة:** في عام 1798 نشر توماس مانس مقولته المشهورة حول مبادئ السكان ، حيث يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل، ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية النابضة وان هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعة كما رأى توماس أن الحروب ورقم سلبياتها إلا أنها حل أمثل لتقليل النسبة المتزايدة للجنس البشري ليتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة (لذلك عدة نظريته بالمتشائمة).

وأن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحقق فقط عندما يزداد الجنس بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي. وهذا ما يعتقد **مالتس** باستحالته، لأن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة ومن ثمة فإن النهاية حتمية في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية النابضة.

وانتقدت نظرية مالتس بأنه لم يبين كيف التنبؤ وافت ا رضاته غير واضحة ، واشتمل على الحظ المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج.[1]

[1] عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، م س، ص11

– **النظريـة المتفائلـة:** هنـاك من الاقتصـاديين الكلاسيكيين أقل تشاؤما من بينهم جون ستيوار ميل حيث يرى أن الموارد الناضبة او المحدودة يمكن أن تمثل حاجزا أو قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، لذلك لن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة.

وقد استند ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات في رفع الرفاه الاقتصادي. ولكن مع تأكيده على فكرة أن ارتفاع مستوى المعيشة بلعب دورا في استمرار النمو الاقتصادي، إلا أنه على الرغم من تفاؤله رأى أنه حتما تستغل موارد البيئة بشكل تام (أي يتم استنفاذها) في الأغراض الصناعية وغيرها، فإن هذا العالم لن يكون مثاليا.[2]

ب. النظريات الداعية لأولية الاقتصاد:

في ظل هذه النظرية الاقتصادية للتنمية المستدامة من المهم جدا أن نميز بين المفاهيم ذات العلاقة "النمو الاقتصادي" النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية.

– فالنمو الاقتصادي هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

– التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع من الأول، فهي تظم مفاهيم التنمية من تحسين نوعية حياة السكان والمهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات والحقوق المدنية والحريات.

ومن بين النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد نجد:[3]

نظرية الموارد الناضبة: قام الاقتصادي (هارلود هوتلينغ) بنشر هذه الدراسة حول" اقتصاديات الموارد الناضبة" في عام 1931 ، وقام من خلال هذه الدراسة ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة

---

[1] يحي سعيدي، نظرية التنمية المستدامة، مجلة جامعة المسيلة، ع03، الجزائر، أكتوبر 2005. ص04

[2] عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، م س، ص12

[3] أنظر: عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، م س، ص13

وكيفية استغلال والاستفادة منها على المدى الطويل، وذكرته في توظيف الموارد الناضبة تعز ضرورة م ا رعاة الأجيال القادمة في تلك المواد عند القيام بعمليات استغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن 20 عندما تبنت مفهوم التنمية المستدامة.

ج. النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية: من وجهة نظر علماء الاجتماع يرون أنه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع والاهتمام بالفقر وعدم المساواة، الحروب والكوارث الطبيعية السياسات الاقتصادية، وأخذ هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض.[1]

ثانيا: المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة

لقد صدرت عام 1996 عن لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة مجموعة مؤشرات لقياس التنمية المستدامة بلغ عددها 130 مؤشر ويكون الحق للدولة في اختيار ما يناسبها من المؤشرات لتقيم التقدم المحرز في طريق الوصل إلى أهداف الاستدامة بحسب توفر البيانات وتم تخفيض هذه المؤشرات إلى 59 مؤشر نتيجة الصعوبة في الاختيار بينها، وتقدم الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تضم أبعدا التنمية الأربعة وهي:[2]

1. المؤشرات الاقتصادية: إن زيادة الدخل الفردي كان الهدف الأساسي للتنمية، غير أن الأمر لم يعد مقبولا، حيث تخفي الأرقام الكلية أوجه التفاوت بين الفئات، كما أن هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية من جانب تحقيق التنمية المستدامة مثال الخدمات الصحية والتعليمية ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي غير أن النتائج ليست إيجابية

[1] يحي سعيدي، نظرية التنمية المستدامة،، م س، ص4

[2] أنظر: معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، م س، ص60

دائمة بل يمكن أن يكون هناك نتائج سلبية فمثال التحسينات في الإنتاج الزراعي قد يؤدي إلى الإضرار واستنزاف الموارد، وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية:[1]

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويقيس مستوى الناتج الاقتصادي الإجمالي النسبي للسكان في بلد ما، وإن الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون بتوضيح معدلات النمو الاقتصادي وتحديد مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

– الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات ويبين هذا المؤشر قدرة البلد على الاستيراد ومواجهة المنافسة وتحسين التجارة ويزيد من القدرة والإنتاجية للاقتصاد في ظل المنافسة وزيادة الابتكار والمعرفة وتشجع على الانتشار، وتعبر عن درجة الانفتاح الاقتصادي.

– تغير نصيب الفرد من استهلاك الطاقة هو المؤشر الذي يقيس التقدم المحقق في بلد أو منطقة بالانتقال إلى استخدام أنواع الوقود النظيفة، ومساعدة في قياس الفقر في مجال الطاقة، ولها أربع مؤشرات ويعتبر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية مؤشرا على التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد.

– رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وتدل هذه القيمة إذا كانت سالبة على أن البلد يكون في حالة مديونية، والعجز في الحساب الجاري يشير إلى وجود عدم استقرار في الاقتصاد الكلى، والعجز المستمر يتطلب تحولا في المستقبل من خلال مزيج من زيادة الادخار الخاص والعام وانخفاض قيمة سعر الصرف، وربما إعادة تقييم الالتزامات الخارجية.

– الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يتمثل في قدرة البلد على تحمل الديون.

[1] أنظر: معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، م س، ص61

– مجموعة المساعدات الإنمائية المقدمة وتمثل مدى مساهمة البلد في إعانات التنمية على المستوى الإقليمي والدولي.

تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، ويعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي " GDP من أهم المؤشرات، إذ أنه يعكس معدلات النمو الاقتصادي للبلد، وعلى الرغم من حاجة البلدان النامية ومنها العربية إلى زيادة حجم الاستثمارات من اجل زيادة الطاقات الإنتاجية للمشاريع وتطوير التقنيات الإنتاجية بما يتلاءم والتقدم التكنولوجي، إلا أن تلك البلدان تعمل لتكوين رأس المال كنسبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل منخفض قياسا بالبلدان المتقدمة والصناعية، لذا يتطلب زيادة التخصصات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية من اجل المنافسة الاقتصادية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.[1]

2. المؤشرات الاجتماعية: تنطوي المؤشرات الاجتماعية على العدالة الاجتماعية التي تعتبر واحدة من القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، باعتبارها القضية المركزية لتحسين نوعية الحياة للسكان وتتضمن العدالة الاجتماعية على درجة من الإنصاف والشمولية في توزع الموارد، والفرص المتاحة، واتخاذ القرارات. ويشمل توفير فرص مماثلة من عمالة وخدمات اجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والعدالة، داخل المجتمع المحلي أو على المستوى الدولي، وتتعلق بالعدالة الاجتماعية بعض المؤشرات لتقيم التقدم المحرز في كل منها للوصول إلى قياس التقدم المتحقق في مؤشرات الجانب الاجتماعي: [2]

– **الحد من الفقر:** ويمثل عدد الأفراد الذين يعيشون على خط الفقر أما بالنسبة للبلدان النامية.

[1] أنظر: معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، م س، ص62

[2] رداد عبد الرحمان، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ليبيا، ط1، 2009. ص79

- **معدل الجريمة:** يكون لمعدل الجريمة المرتفع أثر سلبي كبير جدا على التنمية المستدامة.

- **معدل البطالة:** وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة.

- **تعزيز التعليم والوعي العام** والتدريب ويقاس من خلال: - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين. - المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

- **حماية صحة الإنسان وتعزيزها:** ترتبط الصحة ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية المستدامة من خلال الحصول على الخدمات الصحية والسيطرة على الأمراض وتأمين تغذية سليمة للسكان.

3. المؤشرات البيئية: تعتبر المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقق الهدف. تأتي المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة في معظم المراجع التي تقوم بإعداد المؤشرات البيئية، ويلاحظ وجود ارتباط قوي بين المؤشرات البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة الأخرى؛ حيث أن العوامل الأخرى مثل النمو السكاني والصحة وغيرها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة؛ فعلى سبيل المثال مؤشر النمو السكاني أحد المؤشرات القيادية التي تؤدي إلى الضغط على

البيئة، والتي تؤدي إلى حدوث تغيرات على البيئة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث حالة جديدة للبيئة ومن مؤشرات الجانب البيئي:[1]

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- التغير في مساحات الغابات والأراضي.
- التصحر.

4. المؤشرات المؤسسية: تمثل الابتكارات التكنولوجية، التي غالبا ما تقف وراءها الحكومات، القوة الدافعة للنمو الصناعي، وهي تساعد على رفع مستويات المعيشة، مثال البحث والتطوير، والمقالات المنشورة في المجلات العلمية والتقنية، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وتعكس ما يلي:[2]

- الحصول على المعلومات.
- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي.
- الإنفاق على البحث والتطوير.

[1] رداد عبد الرحمان، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، م س، ص81

[2] رداد عبد الرحمان، ن م ، ص83

المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

أ. مبادئ التنمية المستدامة: إن العلاقة التكاملية بين البيئة والنمو هي علاقة وطيدة وعلاقة انسجام، ذلك أنه لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية ووجود موارد مع استغلالها بشكل عقلاني، وهذا ما أدى إلا ظهور مبادئ أساسية تقوم عليه التنمية المستدامة وتتجلى في:[1]

1. استخدام أسلوب النظم في أعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات من بين الشروط الأساسية لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتنطلق من أن البيئة الإنسانية أي مجتمع ما هي إلا جزء فرعي من النظام الكوني، وأي تغيير يطرأ على محتوى إي نظام فرعي فهو بالضرورة يؤثر على الأنظمة الفرعية الأخرى ، فالتنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق التوازن والانسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى نتيجة توازن بنية الأرض خاصة، ويهدف للحفاظ على حياة مجتمعات من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

2. المشاركة الشعبية: تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال ومتابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي ،وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل تبدأ من المستوى المحلي، فالإقليمي فالوطني.[2]

3. مبدأ المسؤولية المشتركة: بمعنى أن مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على سواء.

4. مبدأ الاحتراز البيئي: بمعنى انه إذا كان هناك شك في أن هناك تأثير سلبي لمادة ما لم تظهر أدلة على ذلك لا يسمح تداوله إلى أن يوجد الدليل على خطواته.

5. مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية: وذلك باستغلال الموارد بطريقة مثالية وتوظيفها بشكل مناسب.

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010. ص31

[2] أنظر: عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، م س، ص16

6. مبدأ استمرار عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد وجود موارد اقتصادية متجددة طويلة الأجل.

7. مبدأ التوازن البيئي والتنوع الأيديولوجي

8. مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية: بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة.

9. مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

10. مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.[1]

ب. أبعاد التنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة تضم ثلاث إبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض وفي إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر تمثل هذه الأبعاد فيما يلي:[2]

1. البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم وكفء رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير واشباع الحاجات الأساسية.

[1] أنظر: عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، م س، ص17

[2] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، ع26، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2010. ص135

2. البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي.

3. البعد البيئي: وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية بهدف إلى رفع مستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.[1]

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، م س، ص136

خلاصة الفصل

في الجزائر، تمثل إيرادات المحروقات والجباية البترولية النسبة الأكبر من إيرادات العملة الصعبة، وفي ظل تذبذب أسعار النفط والهبوط الدائم لها، أصبح على الجزائر وجود حلول أخرى للاعتماد على مصادر دخل أخرى، لذلك وجب تنظيم نموذج اقتصادي جديد يدعم الأفكار المعاصرة التي تحاول تطوير الدول النامية، والدول السائرة في طريق النمو، وذلك بدعم التنمية المستدامة على المدى البعيد.

هناك العديد من الاستثمارات لكل منها مستوى معين من المخاطر ودرجة ربح معينة مما يتطلب اختيار مزيج استثمار متوافق مع السياسات الاقتصادية وأهدافها بحث يحقق مشاركة واسعة في التنمية بالإضافة إلى تقليل الأثر السلبي على الاقتصاد الوطني، هذا ما حاول هذا الفصل توضيحه من خلال المبحثين السابقين.

الفصل الثاني:

تطور النظام الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال

الفصل الثاني: تطور النظام الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال

تمهيد

المبحث الأول: نظام الحزب الواحد في الجزائر

المطلب الأول: اعتماد الحزب الواحد كمبدأ دستوري

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري بين المرحلة 1978/1966

المطلب الثالث: مسار التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي

المبحث الثاني: مخططات التنمية المستدامة وفق النموذج الاقتصادي السابق

المطلب الأول: مشروع تهيئة الإقليم الجزائري

المطلب الثاني: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية

المطلب الثالث : مشروع الطاقات المتجددة

المبحث الثالث: التنمية المستدامة وفق النموذج الاقتصادي الجديد

المطلب الأول: التجسيد الفعلي للنموذج الاقتصادي لدعم النمو في الجزائر

المطلب الثاني : الوسائل والخطوط التوجيهية النموذج الاقتصادي الجديد للنمو

المطلب الثالث: تحديات وفرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

خلاصة الفصل

تمهيد

يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة و سريعة ، فاقتصاد السوق و العولمة إلى جانب الانضمام الوشيك للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات ، و ذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني و البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الاصلاحات الاقتصادية ، وتأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدها و يشهدها الاقتصاد الوطني و تمكنه من تعظيم مكاسب الانضمام وتعلية عوائد التكامل الحقيقي و الشراكة المتوازنة بما يقضي الاندماج الفعال في الحركية الدولية الاقتصادية.

إن مسار التنمية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال لم يكن وليد الصدفة، بل هو وليد العديد التجارب والمحاولات، وأيضا وصاية الاستعمار التي استهدفت تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مع الاستقلال السياسي بدأ يتعمق الفكر الاقتصادي الجزائري الذي ظهر مع الحرب التحريرية مركز حول مشاكل التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الذي جاء في ميثاق طرابلس 1962، وميثاق الجزائر عام 1964.

المبحث الأول: نظام الحزب الواحد في الجزائر

بعد خروج الجزائر من مرحلة الاستعمار وحصولها على الاستقلال الذاتي الكامل سنة 1962 تولت جبهة التحرير الوطني الحكم وحدها وبموجب استفتاء على تقرير المصير، وذلك لأن لها دور كبير في قيادة الثورة إلى حرب التحرير وذلك على جل الأصعدة، العسكرية السياسية والاقتصادية، ولأن حزب جبهة التحرير الوطني وحده من كان له الفضل في نجاعة حرب التحرير تم بذلك اعتماد مبدأ الحزب الواحد.

المطلب الأول: اعتماد الحزب الواحد كمبدأ دستوري

بعد استقلال الجزائر وخوفا من حدوث فراغ تشريعي، صدر قانون تحت رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31، والذي يسمح بسريان الذي يسمح بسريان التشريع الفرنسي النافذ إلى غاية 1962/12/31 إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية[1]، والذي يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية خاصة تلك التي كانت موجودة حتى قبل الاستقلال، وللمحافظة على جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي وحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر، صدر مرسوما تحت رقم 63/297 المؤرخ في 14/8/1963 والمتضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث تضمنت المادة الأولى منه: " يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف سياسي"، أما المادة الثانية فنصت "كل مخالفة للمادة السابقة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول"[2].

[1] القانون رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31، الجريدة الرسمية رقم 02، صدرت، باللغة الفرنسية، 1963، ص18، ألغي بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ في 1973/07/15، الجريدة الرسمية رقم 62.

[2] سويقات أحمد، التجربة الحزبية الجزائرية 1962-2004، مجلة الباحث، ع4، ورقلة، 2006. ص123

وقبل ذلك ظلت الرؤية غير واضحة لدى قيادة الثورة حول بلورة طبيعة النظام السياسي، الذي سيعتمد عند توطيد الدولة الجزائرية، لأن برلمان الثورة ترك الأمر إلى حينه لكي يحافظ على التماسك والتلاحم بين أعضائه عملا بمبدأ القائل بوحدة الفكر والعمل.

كما أن بيان أول نوفمبر لم يتطرق لهذه المسالة، وكذلك مؤتمر الصومام لم يتناول هذا الموضوع كما أن الجدل لم يثار حول هذه القضية الحساسة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وقد كان دستور 1963 أول نص تأسيسي رسمي اقر الاختيار الاشتراكي والأحادية الحزبية، الذي أسندت مهمة إعداده إلى الجمعية الوطنية التأسيسية، لكن المكتب السياسي أبعدها عن أداء عملها التشريعي المعهود إليها بموجب استفتاء شعبي، وأوكل تحضير القانون الأساسي إلى ندوة الإطارات، فقدم في شكل اقتراح قانون دستوري من قبل خمسة نواب إلى المجلس الوطني التأسيسي، وبالطبع نال الموافقة البرلمانية الصريحة ومن ثمة عرض على استفتاء دستوري حظي بمقتضاه على تزكية شعبية عارمة.

وقد تم التأكيد أن حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب الطليعة الوحيد في الجزائر من خلال نص المادة 23 من دستور برنامج 1963 "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر"، أما المادة 24 فقد نصت على " جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة و توجيه عمل الدولة و تراقب عمل المجلس الوطني والحكومة"، وبصدور هذه النصوص يتضح أن الجزائر انتهجت أسلوب التنظيم الحزبي الواحدة، وبالمقابل لم يسمح بتشكيل أو اعتماد أي جمعية أو حزب سياسي، أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة بالإضافة إلى بيان الانقلاب الذي حدث في 19 جوان 1965.

وقد استند حزب جبهة التحرير الوطني إلى شرعية تاريخية ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد المستعمر الفرنسي، حيث هيئت له الأسبقية المطلقة عما سواه من التنظيمات السياسية، وقد اعتمد "حزب السلطة" لمدة طويلة نسبيا، وقد يكون ذلك بالفعل سببا في اكتسابه لتجربة تنظيمية ستكون في ضل التعددية الحزبية عاملا مساعدا.

دورا طلائعيا، فنظريا هو قائد وقد كان الحزب الواحد من أجهزة النظام السياسي ومؤسساته تمارس الثورة، وواقعيا هو المجسد المادي للأحادية السياسية. وخلاصة القول إن دستور برنامج لعام 1963، أضفى على حزب جبهة التحرير الوطني صبغة التنظيم السياسي الوحيد بموجب المادة 23 منه، وبناء عليه تولى الحزب قيادة الدولة التي ارتبطت به في ظل نظام سياسي يرتكز على وحدة القيادة ووحدة السلطة.[1]

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري بين المرحلة 1966/1978

مع الاستقلال السياسي بدأ يتعمق الفكر الاقتصادي الوطني الذي ظهر مع الحرب التحريرية مرتكز حول مشاكل التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي جاء في كل من ميثاق طرابلس عام 1962 ثم ميثاق الجزائر عام 1964.

وتجلى هذا التفكير أكثر ليؤدي سنة 1966 إلى ميلاد نموذج جزائري للتنمية ، الذي يعتمد على المخططات المتتالية و المتجسد في سياسة استثمارية متناسقة ، كان هدفه وضع جهاز إداري فعال ، أعطى النموذج الاقتصادي المتبع دور مركزي لأجهزة الدولة في تحقيق عملية التنمية ، و طرح ضرورة تطوير قطاع صناعي عمومي قوي ، حيث اعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل و متكامل وهذا من خلال خطابات الرئيس

[1] عبيد مزيانة، تطور نظام الأحزاب في الجزائر، مذكرة ماستر في ميدان الحقوق، تخصص: قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017. ص10

الراحل هواري بومدين ، و مختلف المواثيق (الميثاق الوطني ، ميثاق الثورة الزراعية ... إلخ) تم توضيح و شرح و تبرير السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للمرحلة 1966 إلى 1978.

منذ حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة ، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة ، وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور رئيسية :

- الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي
- تجارة محتكرة من طرف الدولة
- اعتماد كلي على عائدات المحروقات
- كما تميز كذلك ببني تحتية ضعيفة ونظام مصرفي هش

في منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط ، و ظهرت مساوئ التخطيط المركزي ، حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة و عجز في ميزان المدفوعات ارتفاع معدل التضخم ارتفاع حجم البطالة ،ارتفاع الديون و معدل خدمتها ، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق وزيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع و الخدمات ، و بالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي ، و كنتيجة لهذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإصلاحات الهيكلية الضرورية ، و لقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم و تحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق ، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في

الاقتصاد الكلي ، و برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية .[1]

المطلب الثالث: مسار التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي

تسعى الدول السائرة في طريق النمو و من بينها الجزائر إلى اجتياز أسباب التخلف ، و محاولة اللحاق بالدول المتقدمة ، و بالتالي إحداث تغييرات اجتماعية شاملة ، أي محاولة تحديث مجتمعاتها من خلال توجيه اهتمامها لزيادة الدخل القومي و رفع مستوى المعيشة بين الأفراد ، و ذلك من منطلق الأخذ بأسلوب التنمية الشاملة و الاهتمام على الخصوص بالاتجاه نحو التصنيع ، الذي تنظر إليه هذه الدول نظرة متميزة ، باعتباره يمثل أفضل الحلول المتاحة لاستغلال مواردها الطبيعية و استثمار طاقاتها البشرية ، إذ يوفر لأفراد المجتمع المزيد من فرص العمل المنتج ، و بالتالي يمكنها من تقليص الفجوة العلمية و التكنولوجية و الاقتصادية القائمة حاليا بينها و بين المجتمعات المتقدمة و لقد تبنت الجزائر هذا الاتجاه، إذ وجهت القيادة عنايتها إلى وضع إستراتيجية للبلاد ، تميزت بتنوع السياسة الاقتصادية المعتمدة. و قد ارتكزت عملية التنمية أساسا على التصنيع ، و ذلك نتيجة لظروف و بواعث اقتصادية و اجتماعية أحدثها التطور العام ، و عليه فقد اجتاز مجتمعنا المعاصر خلال أكثر من ثلاثة عقود ، تحولات تظهر للعيان في الكثير من المجالات ، و أن هذه التحولات التي تحدث في المجتمع إنما تفصح عن نفسها في أفكار الأفراد و قيمهم من خلال الممارسات والسلوكات المختلفة ، و ذلك على اعتبار أن أي تغير يطرأ على أي نسق من أنساق المجتمع لابد أن يمس بشكل أو بآخر بقية الأنساق الأخرى المشكلة لبناء المجتمع مما يؤدي في النهاية إلى حدوث تحول ملحوظ في مكونات البناء الاجتماعي و لا شك أن المنهج التنموي الذي تم إتباعه بعد الاستقلال هو نتيجة طبيعية لمسار كفاح التحرير الوطني الذي يعد بدوره استمراراً للحركة الوطنية. و مهما يكن من أمر فان ما يميز أساسا المجتمع الجزائري المعاصر هو بالتأكيد إشكالية التحول التي نجدها على

[1] صخري محمد، الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى يومنا هذا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الاستراتيجية، الجزائر، 2019.

مستوى كافة نظمه ، سواء أخذنا كل نظام على حدة أم في مجملها ، ولهذا فإن التجربة التنموية في الجزائر في المجال الاقتصادي و الاجتماعي هي بدون شك تبرز بوضوح هذه الإشكالية وتميز الاقتصاد الوطني من فترة الثمانينات إلى غاية اليوم بتحول اقتصادي مغاير ، يتمثل في انتهاج أسلوب الإصلاحات و المرور إلى نظام اقتصاد السوق كان القطاع الزراعي يمثل أولويات اهتمام القائمين على الاقتصاد الجزائري من حيث العمل على تطويره ، و ذلك بالاعتماد على أساليب تنظيمية و إجراءات اقتصادية مكنت من سد بعض الفجوات و الاختلالات جراء الفراغ الإداري و التنظيمي اللذين أحدثهما هروب الكفاءات الفرنسية بعد الاستقلال السياسي مباشرة.[1]

[1] صخري محمد، الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى يومنا هذا، م س.

المبحث الثاني: مخططات التنمية المستدامة وفق النموذج الاقتصادي السابق

في إطار جهود الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة رصدت الدولة عدة آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل الأجيال القادمة ، فوضعت في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بدراسات استراتيجية استشرافية حول مستقبل التنمية في البلاد.

المطلب الأول: مشروع تهيئة الإقليم الجزائري

صدر سنة 2001 قانون[1] يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الجزائري الذي يهدف اساسا الى النهوض بالتنمية حيث نلاحظ ان سياسة تهيئة الإقليم بمرحلتين أساسيتين[2] :

المرحلة الأولى: من 1963 – 1978 يمكن استخلاص تهيئة التراب الوطني خلال هذه الفترة حيث تبنت الدولة الجزائرية مخططات اقتصادية وبرامج كبرى في اقتصادها الوطني الموجه للطابع الاشتراكي بوسائل مؤسساتية عمومية او حكومية من بين المخططات الاقتصادية / المخطط الرباعي من 1970 إلى 1979 – المخطط الرباعي الثاني 1974 إلى 1977.

ومن بين البرامج الكبرى : مشروع السد الأخضر ومكافحة التصحر والتشجير ، برامج التأميم الأراضي الفلاحية – مشروع بناء الف قرية فلاحية.

[1] القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة، الذي تضمن كيفية تهيئة الاقليم ووضع مبادئ وقواعد التنمية المستدامة، واشترط أنه يجب على كل بناء أن يكون خاضعا لرخصة ولدراسات تقنية . ... – القانون 04-03 المؤرخ في 2004/7/23 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001

[2] يحي وناس، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، الجزائر : دار العرب للنشر والتوزيع ، 2001. ص 340

المرحلة الثانية: 1980 إلى 2000: فقد وضعت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية خطة وطنية استمدت اهدافها التنموية من الميثاق الوطني تزامن مع وضع المخطط الخماسي الأول 1980 إلى 1985 ،واستحددت تقسيم إداري جديد في1984 ، حيث ارتفع عدد الولايات من 26 إلى 48 ولاية.

كما تزودت التهيئة العمرانية في 1987/01/12 بقانون التهيئة العمرانية والتعمير 87/03 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

كما بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 5.36 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع التالية :

- مشروع حماية الساحل ومشروع خاص بالبيئة
- مشروع حماية التنوع البيولوجي – مشاريع خاصة بتوفير مياه الشرب
- مشروع إعادة تصريف الفضلات المنزلية.

تم إنجاز عمليات تخص إنهاء اشغال أكثر من عشر ومراكز دفن النفايات CET في أهم المراكز الحضارية في البلاد بالإضافة إلى هذا هناك أعمال تتمثل في.

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها نمن أماكنها .
- وضع جهاز مراقبة الهواء ، مشروع إنجاز الحضيرة الطبيعية دنيا والتي تمتد مساحتها 200 هكتار (الجزائر العاصمة جديدة).

- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط الذي يهدف إلى الحماية والاستغلال العقلاني.[1]

المطلب الثاني: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية

صادق مجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2003/01/06 على مشروعي القانونين، قانون التنمية المستدامة ومناطق التوسع والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا.

وتتمحور التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام الموجودبين في التنمية السياحية الذي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية ، عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ، ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، وكذلك حول إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدرتها الإيوائية والاستقبالية مع تنوع العرض السياحي وتطور أشكال جديدة من الانشطة السياحية.

وفي الأخير اجمعوا على الأهمية التي تتضمنها عملية ضبط استراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة، وتحديد أوليات السياحة المراد تطويرها على المستوى الدولي.

صادق المجلس على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع وتركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقـ ل الاستثمار السياحي عبر مختلف

[1] يحي وناس، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، م س، ص341

ولايات الوطن ، وتمثلت التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كذلك المتعلقة بالولايات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة.

المطلب الثالث : مشروع الطاقات المتجددة

حضت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر باهتمام كبير وذلك منذ شهر ديسمبر 1980 ، وذلك بإعطاء اهمية بالغة للملف الخاص بالطاقات المتجددة من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية1980 وبعدها تم البدء بإعداد الوسائل الاساسية الازمة من أجل الانطلاق في نشاطها ووضع الهياكل الاساسية.

وبدأت بخمس مناطق تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية والصناعية لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة.

ومن بين مهامها المسطرة في السياسة الطاقوية :

- ✓ القيام بجمع الاعمال المتعلقة بالمساهمات في مجال البحث والتكوين والاعلام وتجهيز جميع الاقسام بالوسائل الاعلامية وخاصة منها الانتاجية.
- ✓ تنمية الطاقة المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية والطاقة البيوحرارية وطاقة الرياح.

خلال ثلاث سنوات من الانطلاقة استطاعت المحافظة السامية وضع برنامج خاص بها، و بذلك أصبحت تنافس الدول المتقدمة، حيث حظيت بصناعة تكنولو جية للوسائل الشمسية، ففي سنة 1985 كان أول إنجاز للمحافظة السامية يتمثل في إنجاز لوحة فوتوفولطية للمركب الالكتروني ببلعباس، واعتمدت في إنجازها على الخلايا الشمسية المصنوعة من المادة الأولية المعدة من طرف الصناعة الوطنية.

أجمع مشاركون في ملتقى حول موضوع الطاقة والتنمية المستدامة الذي انطلقت أشغاله بولاية أدرار على ضرورة ترشيد استعمال الطاقات المتجددة لضمان تنمية مستدامة حيث ابرز باحثون و أساتذة جامعيون خلال أشغال اليوم الأول الذي تحتضنه الجامعة الإفريقية "العقيد أحمد دراية" بادرار أكد بأهمية الطاقات المتجددة باعتبارها عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المنشودة وضرورة استغلالها بشكل عقلاني لأنها كفيلة بمواجهة تحديات التنمية ،وأكد في هذا الخصوص مدير مركز تطوير الطاقات المتجددة ببوزريعة بالجزائر العاصمة ، "ياسع نورالدين" أن ترشيد استعمال الطاقة المتجددة تضمن ايضا التقليل من الأضرار التي تلحق بالبيئة كالاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى تغيرات مناخية.

ويذكر "ياسع" بالمناسبة أن مركز الطاقات المتجددة ووحداته الفرعية الثلاثة بكل من بوسماعيل وغرداية وأدرار يعكف على انجاز المشاريع بحثية هامة في هذا المجال على غرار المشروع الضخم المتمثل في إنجاز مشروع مولد كهربائي هجين (طاقة شمسية ، غاز وقطب تكنولوجي بالمدينة الجديدة بوغزول (ولاية المدية) لتمكين الباحثين من إجراء بحوث وتكوين الطلبة في مجال الطاقة المتجددة، ويشارك في هذا الملتقى باحثون من دول أجنبية كاليابان بالاضافة إلى مجموعة أخرى من السعودية والامارت والمغرب وتونس وفرنسا واسبانيا ويشارك اليابانيون وحدة البحث للطاقات المتجدد في مشروع سبتمبر.

يقول الدكتور مسعود حمودة مدير الطاقة المتجددة في الوسط الصحراوي ومن جهة استعرض الخبير في الطاقات بروفيسور مراد في تدخله عدة إشكاليات مرتبطة بمشكلات الطاقة واستراتيجيتها معتمدا على مقاربات لعديد من الدول الطاقوية من بينها الجزائر، حيث وضح في هذا الصدد على ضرورة تو سيع نطاق البحث لمواجهة

تحديات التنمية المستدامة خاصة في مجال الطاقة البديلة .

وبالفعل تم انشاء عدة هياكل المؤسساتية نذكر منها[1]:

أ- مركز تطوير الطاقات المتجددة والجديدة (R.E.D.C) حيث تتلخص مهامها في جمع ومعالجة المعطيات من تقييم دقيق للطاقات الشمسية الريحية والحرارية وصياغة اعمال البحث الضرورية في تطوير انتاج الطاقات المتجددة واستعمالها :

ب- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية) R.E.D.U) المكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وانجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المفحول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي أو الفلاحي.

ج- وكالة ترقية وعقلنة واستعمال الطاقة حيث يشمل دورها الرئيسي في تنسيق ومتابعة اجراء التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الاطار مع مختلف القطاعات (الصناعية النقل الفلاحة

- مشروع انجاز حضيرة هوائية بطاقة 10 ميغا واط في منطقة تيندوف.

- استعمال الطاقة الشمسية في الانارة الرئيسية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي.

ان السياسات الوطنية للترقية الطاقات المتجددة هي مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمية تتمثل في:

[1] وزارة الطاقة والمناجم ، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة ، دليل الطاقات المتجددة ، الجزائر: 2007 ، ص49.

- قانون ترقية الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة ويتعلق الامر بالقانون رقم 09/99 الصادر في 08 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم بالطاقة.[1]

قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز والمرسوم التنفيذي الذي يتبعه والمتعلق بتكاليف التوزيع ويتعلق الأمر بالقانون رقم 01/02 الصادر في 05 فيفري 2002 ويتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القنوات.[2]

[1] قانون رقم 99-09 مؤرخ في 28 يوليو سنة 1999، يتعلق بالتحكم في الطاقة- جريدة ر سمية الجزائرية رقم 51 المؤرخة في 02 أوت 1999

[2] بالقانون رقم 01/02 الصادر في 05 فيفري 2002 - جريدة ر سمية الجزائرية رقم 23 صادرة بتاريخ 11 افريل 2011

المبحث الثالث: التنمية المستدامة وفق النموذج الاقتصادي الجديد

المطلب الأول: التجسيد الفعلي للنموذج الاقتصادي لدعم النمو في الجزائر

ان تجسيد مضمون النموذج على الواقع، وتحقيق ما هو متوقع منه تحديا كبيرا يتطلب تضافر جهود جميع الجهات سواءً من الناحية المالية الاقتصادية وحتى السياسية[1].

أولا: جانب المالية العامة

كما جاء في محتوى النموذج فهذا الجانب يحتوى على محاولة الرفع من مستوى إيرادات الجباية العادية وكذا ترشيد النفقات من أجل محاولة التخفيف من عجز الموازنة والقضاء عليه في حدود ثلاث سنوات (أي في غضون هذه السنة 2019).

فمن ناحية تحسين الجباية العادية في ظل انخفاض إي ارادات الجباية البترولية، فالجدول رقم 02 يبين تطور حجم الإيرادات الجبائية خاصة العادية منها.[2]

جدول يوضح حجم الإيرادات البترولية والغير بترولية بين 2013-2019 مليار دج

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الايرادات البترولية	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2776	2714
الايرادات خارج المحروقات	2279.4	2349.9	2729.6	3261.1	3435.4	3.938	3793

المصدر : طلال عباسي، لعربي يخلف، العربي عيساني: مقال بعنوان النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، جامعة سوق أهراس، 2019. ص 27.

[1] تقرير البنك المركزي ، 2012 ، ص 97

[2] طلال عباسي ، لعربي يخلف ، العربي عيساني :مقال بعنوان النمودج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية و التجسيد الفعلي ، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية و المالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية و الدولية ، جامعة سوق اهراس ، 2019 ، ص 27

سنة 2018 : تقدر الإيرادات البترولية النهائية ب 2349 مقابل 4074 للجباية العادية وهذا وفق القانون التكميلي لنفس السنة.

ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ الارتفاع المحسوس في حجم إيرادات الجبائية العادية بحوالي 1200 مليار دينار بين سنتي 2015 و 2018 وهو ما يبين لجوء الدولة لتحسين نظامها الجبائي والضريبي من خلال عصرنة الإدارة الجبائية ومحاربة التهرب والغش الجبائيين هذا من جهة، ومن جهة أخرى الرفع في مستوى بعض الرسوم والضرائب وكذا للجوء إلى ضرائب جديدة، هذا الارتفاع ساعد على تغطية تراجع إيرادات الجباية البترولية والتي تراجعت بحوالي 1000 مليار مقارنة بالفترة التي سبقت بداية الأزمة العالمية والتي أدت لتراجع أسعار البترول. هذا ويبين الجدول رقم 02 حجم رصيد الميزانية العامة لدولة خلال المرحلة الحالية والتي يمكن القول أنها تأثرت بتراجع إيرادات المحروقات .

جدول يوضح رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2013 – 2019 (مليار دينار)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات الميزانية	6092.1	6995.7	7656.3	7383.6	5535	8627	8557
ايرادات الميزانية	5940.9	4.3857	5103.1	5042.2	4740	6496	6507
رصيد الموازنة	−151.2	−1257.3	−2553.2	−2341.4	−795	−2231	−2050

المصدر : طلال عباسي ، لعربي يخلف ، العربي عيساني: نفس المصدر ، ص 28

الجدول أعلاه يبين لنا التأثير الكبير للإيرادات البترولية على رصيد الموازنة بحيث مع انخفاضها تعاظم عجز الميزانية العامة خلال فترة الأزمة (بداية سنة 2014)، فبالرغم من الرفع من مستوى الايرادات العادية لكنها

لا تستطيع تغطية النفقات والتي شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة 2018 والتي بلغت 8627 مليار دينار من بينها حوالي 1800 مليار إعانات اجتماعية.

أما من جهة رصيد الميزانية فالعجز تقلص مع سنة 2017 بحيث وصل إلى حولي 795 مليار دينار مقابل 2553مليار مع نهاية 2015 وهذا راجع إلى الاعتماد على موارد صندوق ضبط الإيرادات في تمويل جزء من ميزانية الدولة، لكن مع نفاذه مع نهاية سنة 2017 انعكس ذلك على رصيد ميزانية الدولة والتي سجلت عجز في حدود 2230 مليار دينار سنة 2018 وحسب قانون المالية لسنة 2019 من المتوقع أن تسجل الميزانية عجز في حدود 2050 مليار دينار.

ثانيا : جانب الاستدامة الخارجية وتنويع الاقتصادية

يضم هذا البند في النموذج الجديد محاولة تقليص الفجوة بين الصاد ا رت والواردات خاصة في ظل الاعتماد الشبه كلي على المحروقات كمصدر أساسي للعملة الصعبة، بحيث يبين الجدول رقم 04 التطور في حجم الصاد رات والواردات الجزائرية خلال الفترة ما بين 2014 و 2018.[1]

جدول يوضح حجم الصادرات والواردات في الجزائر (مليار دولار).

	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	**60.129**	**34.566**	**29.309**	**34.569**	**30.012**
الصادرات خارج المحروقات	**1.667**	**34.566**	**1.391**	**1.367**	**2.08**
الواردات	**59.670**	**52.649**	**49.437**	**48.981**	**33.7**

المصدر: طلال عباسي ، لعربي يخلف ، العربي عيساني: نفس المصدر ، ص 30

سنة 2018 : الإحصائيات تخص 9 أشهر الأولى فقط والمتحصل عليها من موقع وزارة التجارة.

[1] مركز تنمية الطاقات المتجددة ، البرنامج الوطني لطاقة المتجددة و التفعيل الطاقوي ، الجزائر ، 2011 ، ص 4

وحسب الجدول الحالي فالميزان التجاري الجزائري سجل عجز بداية من سنة 2015 بسبب انهيار أسعار المحروقات والتي تشكل حوالي 98 % من حجم الصاد ا رت، وقد وصل العجز إلى حوالي 20 مليار دولار في سنة 2016 بالرغم من انخفاض وتيرة الواردات لكن التراجع الكبير لصادر ات المحروقات أثر على الميزان خاصة وأن المعدل الفصلي لسعر البرميل وصل إلى 31 دولار في 2016 لكن سرعان ما تراجع هذا العجز مع ارتفاع حجم الصادرات في 2017 بعد ارتفاع أسعار البترول إلى مستوى 65 دولار، هذا وفي سبيل تقليص العجز اتخذت السلطات إجراءات عديدة لتقيد الواردات بحيث تم منع استيراد 900سلعة في إطار السعي لتقليص فاتورة الواردات وكذا تشجيع المؤسسات المحلية على الإنتاج والتصدير في ظل الفجوة الكبيرة بين الصاد ا رت خارج المحروقات والصاد ا رت البترولية بحيث ترتكز الأولى على بعض المواد الكيماوية وبعض المنتجات الزراعية فقط.

المطلب الثاني : الوسائل والخطوط التوجيهية النموذج الاقتصادي الجديد للنمو

اولا : الوسائل والخطوط التوجيهية النموذج الاقتصادي الجديد للنمو

– **الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد :** من خلال تقليص الواردات و تطوير الصادرات خارج المحروقات من خلال اللجوء الى اتخاذ اجراءات وقائية للحد من استنزاف احتياطي الصرف ، بالعمل على اصدار رخس للإستراد للمتعاملين الاقتصادين، لكن هذا الأخير اثار حفيظة و انزعاج المتعاملين الاقتصادين في الداخل و الشركاء الأجانب الآمر الذي عجل بإسقاط هذا الإجراء ، و اللجوء الى سياسة حماية برفض ضرائب مرتفعة تصل الى 200 %حماية للمنتج الوطني و تضيقا لقنوات خروج العملة الصعبة للخارج[1].

–**استكمال الإصلاح البنكي:** في اطار السياسة الوطنية للإصلاحات ، يعرف القطاع المالي جملة من الإصلاحات التي مست العديد من المجالات ، لعل أهمها عل ى الأطلاق هو القطاع البنكي الذي عرف محاولات جادة من

[1] العابد لزهر : **مرجع سابق** ص 2– 7

خلال التوجه الى التسيير الاقتصادي للمؤسسات المالية والابتعاد عن التسيير الاداري ، و البحث عن النجاعة الاقتصادية في منح القروض منح القروض .

ثانيا : الخطوط التوجيهية للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو

-**التنويع الصناعي :** ويرتكز على دعم الاستثمار المنتج ، و لا سيما القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصال على قاعدة او مزايا مقارنة و بالأخص الصناعات الإلكترونية و الرقمية، الصناعات الغذائية ، و تركيب السيارات و صناعة الإسمنت و الحديد، و الصناعية الصيدلانية و قطاع السياحة و النشاط البعدي للمحروقات و النشاط البعدي للموارد المنجمية .

الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10 %من القيمة المضافة في حدود 2030 ،و لبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 5.6-4.7 % لقطاع الخدمات، على اساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 7.1 % خلال الفترة المرجعية.

-**تأمين الموارد الطاقوية و تنويعها:** من خلال ترقية النجاعة الطاقوية بالحد من تبذير الطاقة و زيادة الإهمال بقطاع الطاقات المتجددة من خلال تشجيع الاستثمار في هذا القطاع ، فضال عن ترقية الطاقات الاحفورية غير التقليدية ، على غرار الغاز الصخري.

-**الانتشار الاقليمي للتنمية الصناعة :** من خلال اعداد خريطة اقليمة للاستثمارات و تحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة و المقدر عددها بـ 50 منطقة .

-**توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات** : خصوصا مع م ارجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصاد ارت ، و اقامة مجلس وطني استشاري من اجل ترقية الصاد ارت ،و تشجيع انشاء المؤسسات المصدرة و دعم الصادرات الناشئة [1].

أما فيما يخص تطوير القطاع الفلاحي فلم يتم التطرق اليه في النموذج الاقتصادي الجديد للنمو، فيظل يسترشد و يسيير بتدابير الدعم الفلاحي لسنة 2009 ،و كذا المساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر افريل 2014 ، على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ: 5.6 %ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف بـ 3.2 : مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 3.5 %حاليا إلى 10 %. غير ان بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة

ويتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي و تنويع الصادرات. و يسعى النموذج من جهة اخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعال للتنمية دون غيره".

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع، من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية.

[1] جين بوزبان محمد، قسميوري كفية: الإنقلاب الاقتصاد الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2017، ص13

و تشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج و الوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النم و تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه".

و بخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثماري العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلى.

وعلى هذا الأساس يجب ان يستهدف تحسين الإنتاجية العامة لا لاستثمار الخاص و العام على وجه سواء.

من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة و ذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

المطلب الثالث: تحديات وفرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

إن استشراف مستقبل نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، يتطلب منا التعرض لأهم التحديات التي تواجهه، ووضع السيناريوهات الممكنة له

أولا: تحديات نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

هناك أربع تحديات تواجه نموذج تنويع الاقتصاد الوطني هي:

***معدل ودرجة التغير الهيكلي** يهدف نموذج تنويع الاقتصاد الوطني إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ6.5 %ما بين 2020 و2030، وارتفاع محسوم للإنتاج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 23 مرة

إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام لينتقل من 5.3 %حاليا إلى 10 %، وكذلك عصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي و تنويع الصادرات[1].

وبخصوص الاستثمار ينتظر من أجل تحقيق التغير الهيكلي، ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى، وعلى هذا الأساس، يجب أن يستهدف تحسن الإنتاجية العامة الاستثمار الخاص والعام على حد السواء من أجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق ابتداء من سنة 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة.[2]

الحكم على أنه هناك تغير في هيكل الاقتصاد الوطني، لابد من تحقيق استقرار في الإنتاج الداخلي الخام، وذلك من خلال تقليل الاعتماد تدريجيا على قطاع المحروقات وتطوير كل من القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات وإصلاح القطاع المالي والمصرفي.

***التمويل الداخلي غير التقليدي**

يمثل التمويل الداخلي غير التقليدي المعبر عنه بآلية التسيير الكمي تقنية نقدية مبنية على الاقتراض من البنك المركزي الذي يحوز دائما على أصول تمكنه من إدارة السيولة في البنوك الأولية، هي نفسها السيولة

[1] تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030

[2] المرجع نفسه

المستعملة في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال حفز الطلب الداخلي لقطاع الأعمال والمستهلكين، ومن ثم حفز عرض المنتجين[1]

إن إدخال التمويل الداخلي غير التقليدي في الجزائر، يتعلق باستخدام التسيير الكمي عن طريق بنك الجزائر في تمويل الميزانية في الشق الخاص بالإنفاق العام، بعد أن أثبتت السياسة النقدية عجزها في تعويض السياسة الجبائية سواء تعلق الأمر بخفض العملة أو شراء ادخار العائلات والشركات بفوائد عالية سيوفر بنك الجزائر للحكومة سيولة كبيرة لقاء سندات الخزينة لمدة خمس سنوات ويشتري ديونها لدي البنوك الأولية لقاء أسعار فائدة قابلة للتفاوض تنطلق من الصفر، وما دامت سندات الخزينة سيادية فهي أصول مضمونة. [2]

إن ما تم طبعه إلى حد الآن في إطار التمويل الداخلي غير التقليدي يتجاوز 40 مليار دولار، وهو ما تسبب في انخفاض قيمة الدينار بأكثر من 30 في المائة لأنه لا يوجد ما يقابله من الإنتاج أو احتياطات الصرف وبالتالي، فإن ارتفاع الأسعار ونسبة التضخم، هي نتيجة حتمية أدت إلى انهيار القدرة الشرائية.[3]

وبالنظر إلى الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني، فتطبيق تقنية التمويل الداخلي غير التقليدي تعتبر مخاطرة، وكان من الأفضل إدراج هذه التقنية كأداة تكميلية لا تضمن حزمة الحلول على المدى القصير وليس على المدى المتوسط.

إن تطبيق تقنية التمويل الداخلي غير التقليدي، تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية، مما تسبب مخاطر تمس بالاستقلال المالي والاقتصادي للجزائر.

---

[1] مصيطفي بشير، الجزائر 2030 رؤية استشرافية، الجسور، الجزائر ، 2017 ص 73.

[2] المرجع السابق، ص77

[3] بهلولي أسماء، طبع 40 مليار دولار يخفض قيمة الدينار ب 30 في المائة، جريدة الشروق، 2018، ص7

*** تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات**

يمكن للبلاد انتهاج سياسة اقتصادية جيدة مبنية على نموذج النمو المتوازن أي تحريك القطاعات الراكدة والتي يمكنها المساهمة في القيمة المضافة في الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 10 %في قطاع السياحة، 25 %في قطاع الزراعة و15 % في قطاع الصناعة.

إن تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات، لا يعني فقط تحريك كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات. و إنما التوجه أيضا نحو استراتيجية الاقتصاد الموجه نحو تصدير كل من المنتجات الزراعية، الصناعية، والخدماتية من أجل بناء اقتصاد حقيقي و متنوع.

.*الانتقال الطاقوي

للجزائر خام من الطاقة غير قابلة للنضوب منها، طاقة الشمس، طاقة الرياح وطاقة المياه ولكن المسعى الناجح لتثمين تلك الطاقة يشترط رؤية استشرافية شاملة تجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي معا تحت قيد التكنولوجيا لا تتمتع الجزائر بالقدر الكافي من الإمكانيات الإنتاج بمستوى الحجم والأمن الصناعي، وتحت القيد المالي ليس لها القدر الكافي من إمكانيات الاستثمار موازاة مع خطط الإنفاق العمومي الحالية، وتحت القيد الفني توصف الاستثمارات في الطاقات المتجددة بالاندماج الصناعي والجهوي الذي يحمل مدلول المشروعات المشتركة وذلك بسبب تفاوت تكاليف الإنتاج، حجم السوق ومستوى الطلب من دولة إلى أخرى.

مقترح معقد، ولكنه ممكن لسببين: جذوى الطاقة الشمسية المضمون التوفير 50 %من احتياجات أوروبا وشمال إفريقيا من الكهرباء وكسب سرق جديدة في إفريقيا لا تكاد تضمن حاليا أكثر من 30 %من احتياجاتها من الكهرباء والسبب الثاني، هو التنافس داخل الاتحاد الأوروبي لكسب ود الجزائر بين المحور الألماني ويمثله مشروع

"ديزرتك"، والمحور الفرنسي ويمثله "المخطط الشمسي المتوسطي" وهو تنافض يعطي للجزائر فرصة ذهبية للتربع على سوق الطاقة في أوروبا في انتظار استكمال اقتصاد وطني متنوع يقلل من تبعية الجزائر للأسواق الخارجية من زاوية إنتاج الثروة.

فمن بين أهداف نموذج تنويع الاقتصاد الوطني الاستغلال الأمثل للموارد فهذا الأخير يقتضي منا الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

على سبيل المثال : مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر*

من بين أهداف هذا المشروع .20 قرية بالطاقة الشمسية ، فقد برزت نتائج التطبيق البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعلي لتزويد القرى للصحراء الجزائرية بالكهرباء يتمثل في الطاقة الشمسية الفوتوفولطية ، ويختص هذا البرنامج بايصال الكهرباء لـ 20 قرية بالجنوب ذات المعيشة القاسية بسبب صعوبة إيصال الكهرباء لها بالوسائل التقليدية كالبترول وهذه القر ى هي ولايات الجنوب (تندوف، تمنراست، أدرار، إليزي) وتعتبر شركة سونالغاز المؤسسة المسؤولة عن إنجاز هذا البرنامج ، لذلك بادرت بفتح مجال المشاركة أمام الشركات الأجنبية وكذا مراكز البحث والتنمية ، ومن أهداف هذا البرنامج[1]:

- إيجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طور النفاذ.
- استخدام مصدر الطاقة نقي ونظيف وغير ناضب.
- باستخدام الطاقة الشمسية يمكن تخفيض سعر تكلفة الإنارة في القرى النائية وكذا ترقية الأداء في المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس.

[1] وزارة الطاقة والمناجم ، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة ،" دليل الطاقات المتجددة" الجزائر: 200، ص 41

- توفير مناصب شغل جديدة وفي مختلف القطاعات لامتصاص البطالة.
- الاقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها إلى إقامة المشاريع التنموية.
- تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن.
- ومن بين واقع إنجاز هذا المشروع : قرية مولاي لحسن بتمنراست، قرية غار جبيلات، قرية حاسي منير، قرية تاحيفات، عين دلاغ .

رغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999 و 2001 فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا بالجزائر ن كانت قد استخدمت واعتمدت قانونا خاصا بالطاقة وغير مستخدم بالشكل المطلوب ، و المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5 % خلال سنة 2012 و 10 %خلال سنة 2020 وبهدف تطوير خدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن الشبكات توزيع الطاقة ويشمل الهدف الأخير في المساهمة في إبقاء الاحتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية متجددة لاسيما الشمسية منها ،حسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر ما بين 2000 و 3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيلو واط م2 في السنة في الشمال و 2263 كيلواط م2 سنويا في الجنوب لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب

كما تمت برمجة محطتين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة " المغير " بولاية الوادي ومحطة "النعامة" بولاية البيض بغرب البلاد وفي الفترة الممتدة بين 2016 و 2020 يتم إنجاز أربع محطات أخر بطاقة 300 ميغا واط

لكل واحد ة منها مع طاقة إضافية تقدر بـ 1200 ميغا واط وهناك برنامج يمتد إلى غاية 2030 بطاقة 600 ميغا واط سنويا ابتداء من 2013[1].

قد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة ، وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي ، وهو ما دفع بالوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري وبناء عليه تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 لإنتاج حوالي 5 % من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عبر اسبانيا بالإضافة إلى المشروع المتعلق بصنع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبة ومن المقرر أن يدخل هذا المشروع بطاقة سنوية تتراوح ما بين 50 و 120ميغا واط حيز الإنتاج سنة 2012 ويسير هذا الاتجاه نحو التصدير مع مخطط آخر محلي إنتاج 20 %بحلول العام2020.

ثانيا : فرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

هناك مجموعة من السيناريوهات الممكنة أمام نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، منها:

1- السيناريو الأول: هل يمكن أن ينجح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني من أجل نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، لابد من تحقق الافتراضات الآتية – إعادة النظر في نموذج النمو للتحول من نموذج التوزيع إلى نموذج الثروة، أي من النمو المبني على تدخل الدولة إلى النمو المبني على الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، بالشكل الذي يختم زيادة الصادرات من القيم ذات الجدوى الاقتصادية طويلة المدى والمستدامة؛

[1] وزارة الطاقة والمناجم ، مرجع سابق ، ص .45

– تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة، حيث تملك 11 قطاعا اقتصاديا جاهزا للنمو السريع على خلفية تأخرها في المساهمة في القيمة المضافة. ويمكن الرهان في المرحلة الأولى، على الفلاحة والفلاحة الصناعية، المناجم والبتروكيمياء، الصناعات الصغيرة والصغيرة جدا، ومنها الصيدلة والميكانيك، الطاقات المتجددة من الشمس

إن تحسيد مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي من اجل إرساء دعائم اقتصاد يليق ببلد بحجم وقدرات الجزائر المادية والبشرية، يقتضي اتخاذ خطط وتدابير مستقبلية، مع ضرورة تجسيدها على أرض الواقع بالتركيز على النواحي الأتية:[1]

– القيام بإصلاحات هيكلية عميقة، إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال الإبقاء على نمط التفكير القديم واعتماد السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تعود إلى حقبة السبعينات، فالمطلوب هو مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وخلق شعب إنتاجية جديدة كتطوير الطاقات المتجددة والبيوتكنولوجيا.

– عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما مسماه الانتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف وتطوير مصادر طاقوية بديلة.

– تحفيز المقاولاتية في الجزائر.

– تقييم للاستثمار الخاص خارج المحروقات، من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني.

– إصلاح للنظام البنكي، وتطوير سريع لسوق رؤوس الأموال.

[1] د. ناصر بوعزيز، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر –بين الواقع والتجسيد–، ن م، ص93

- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه.

- ضرورة تجاوز التباهي بالإمكانيات والمقومات السياحية إلى بناء قطاع سياحي فعال مولد للثروة.

- وضع مسالة الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي كهدف استراتيجي وذلك عن طريق تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى مع المورد المحلي وخصوصيات كل منطقة، والبحث ضمن السبل العلمية الممكنة لترقية طرق الزراعة المروية وزيادة رقعتها؛ الأمر الذي من شأنها المساهمة في إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية ذات الصبغة العائلية، والعمل على تشجيع المنتوج المحلي بما يتماشى مع الخصائص المناخية ونوعية التربة في كل منطقة.[1]

- استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة أو الغاز لبعث النشاط الفلاحي.

- منح عقود الملكية للفلاحين المستثمرين.

- العمل لضمان وصول برامج الدعم الفلاحي للفلاحين الحقيقيين وتطوير سبل تخزين المحاصيل والمنتجات الزراعية بما يضمن عدم تعرضها للتلف.

- حكامة النموذج الاقتصادي الجديد عبر نظام وطني جديد للاستثمار، ونظام وطني للإحصاء، مع تقييم السياسات العامة، علما أن السياسات الاقتصادية مالها الفشل إذا لم توضع بين أيدي إدارات ووكالات تنفذ بفاعلية، وبين التشريع والواقع فجوة، سببها الرئيس ضعف الحوكمة.[2]

[1] ولد الصديق، ميلود، بدائل حيوية أمام الاقتصاد الجزائري، (http://aljazairalyoum.com)، أطلع عليه: 2021/06/09 على الساعة 21:00

[2] ولد الصديق، ميلود، بدائل حيوية أمام الاقتصاد الجزائري، ن م

خلاصة الفصل

سعت الجزائر منذ الاستقلال الى تحقيق التنمية المستدامة للبلاد في شتى المجالات على وضع آفاق ومشاريع مستقبلية لتلبية احتياجات الجيل الحاضر، وضمان متطلبات الجيل القادم، وذلك من خلال وضع مشاريع طويلة الأجل، فمنها مشاريع منجزة وأخرى في طور الانجاز وأخرى بقت حبرا على ورق، ومن بين هذه المشاريع مشروع تهيئة الإقليم الجزائر، ومشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير، ومشروع الطاقة المتجددة، ولتحقيق هذه المشاريع والانجازات ، وضعت الجزائر عدة خطط وتوصيات في سبيل تحقيق هذه التنمية.

خاتمة

خاتمة

أن أهم معالم ما يعرف بنموذج النمو الجديد، والذي شرع في بلورته في سنة 2016، ترتكز على مقاربة مجددة لسياسة الموازنة على اساس مسار متعدد السنوات يمتد من 2016 الى 2019 وعلى أفاق يصبو الى تحقيق تنويع و تحويل الاقتصاد الجزائري في غصون آفاق 2030. اضافة الى القيام بتعديل القوانين المتعلقة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب 5ر6 بالمئة خارج المحروقات خلال العشرية القادمة.

وهكذا فان المرحلة الأولى من النموذج (2016–2019) ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة. أما المرحلة الثانية (2020–2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار وتوافق (2026–2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن. وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بكر6 بالمئة ما بين 2020 و 2030 و ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2،3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 3ر5 بالمئة حاليا إلى 10 بالمئة. غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة. ويتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

النتائج والتوصيات: لقد مثلت إيرادات المحروقات والجباية البترولية في الجزائر، ولسنوات عديدة مصدرا مهما لتطوير المشاريع، خاصة ما تعلق بالبنية التحتية، حيث العوائد كبيرة ومتعددة تشمل مراحل الحقل النفطي كافة؛

وهي: الترخيص، والاستكشاف، والتثمين، والتطوير والإنتاج، والإخلاء، لتتعداها إلى ضرائب أخرى؛ كحق الدخول وحق الإيجار، وكذا الضريبة على الدخل؛ إذ تراجعت اليوم متأثرة بتخفيض الإنتاج وانخفاض الأسعار، وفي ظل هذه الوضعية عمدت الجزائر إلى تبني نموذج جديد للنمو الاقتصادي ، إلا أن هذا النموذج لا يمكن أن يكون حلا بمعزله، بل يجب أن يرفق بإجراءات و إصلاحات جريئة و صريحة، نذكرها في النقاط التالية:

– ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية الحالية، وضرورة التفاف القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حول هذا النموذج.

– إعادة النظر في النظام المصرفي ومحاربة البيروقراطية وحل المشاكل المتعلقة بالعقار وتحسين مناخ الأعمال.

– إعطاء الأولوية في الاستثمار للإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، مع ضرورة إصلاح المنظومة المالية والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.

– عدم ربط مسالة الإقلاع الاقتصادي بزيادة الجباية ورفع الضرائب فقط ، حتى يرقى النموذج المقترح إلى أن يكون خطة استراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي.

– ضرورة استدراك النقائص في النموذج المقترح بعدم تغييب العنصر البشري ومفهوم اقتصاد المعرفة، من خلال خطة اقتصادية تبنى على المعرفة والرقمنة، كما يجب أن تستجيب الجهة التي ستتولى تنفيذ النموذج الاقتصادي للمعايير الرقمية والتقنية العالمية.

وكأي بحث علمي يوجد به العديد من الصعوبات، لذلك يمكن تفصيل بعض آفاق الدراسة والتي يمكن لأي باحث علمي الشروع فيها استكمالا لهذا العمل، ومن بين هذه العناوين نذكر:

- ما هو أثر التنمية في النماذج الاقتصادية الجزائرية؟

- النموذج الاقتصادي الجديد، هل هو مفتاح تطور الدولة الجزائرية على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادية والتنموية؟

- النموذج الاقتصادي القديم والنموذج الاقتصادي الجديد - دراسة مقارنة-.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القوانين:

1. القانون رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31، الجريدة الرسمية رقم 02، صدرت، باللغة الفرنسية، 1963، ص18، ألغي بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ في 1973/07/15، الجريدة الرسمية رقم 62.
2. القانون رقم 01–20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة، الذي تضمن كيفية تهيئة الاقليم ووضع مبادئ وقواعد التنمية المستدامة، واشترط أنه يجب على كل بناء أن يكون خاضعا لرخصة ولدراسات تقنية . ... – القانون 04–03 المؤرخ في 2004/7/23 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001
3. قانون رقم 99–09 مؤرخ في 28 يوليو سنة 1999، يتعلق بالتحكم في الطاقة– جريدة ر سمية الجزائرية رقم 51 المؤرخة في 02 أوت 1999
4. القانون رقم 01/02 الصادر في 05 فيفري 2002 – جريدة ر سمية الجزائرية رقم 23 صادرة بتاريخ 11 افريل 2011

الكتب:

أولا: باللغة العربية:

1. القرام ابتسام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط2، 2004.
2. حرفوش مدني، الكامل في الاقتصاد، دار الآفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2000.
3. محمد الجوهري، موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط2، 2001.
4. اسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2005.

5. عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007.

6. مجيد علي حسين، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 1998.

7. دومينيك سلفاتو، الاحصاء والاقتصاد القياسي، تر: سعدية حافظ، الدار العربية للاستثمارات، الطبعة العربية الخاصة، الاسكندرية، القاهرة، 2001.

8. عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة للطلاب، الاسكندرية، القاهرة، ب ط، 2005.

9. بسام يونس وآخرون، الاقتصاد القياسي، دار عزة النشر، الخرطوم، 2000.

10. عبد المحمود محمد، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1996.

11. طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود، مشاكل في الاقتصادي القياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ب د، 2009.

12. سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 1998.

13. صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة – الأثر–الحل، دار الفكر العربي، مصر، 2003.

14. أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة، القاهرة، مصر، 1999.

15. الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ب ط، 2002.

16. عبد المجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

17. مايكل ايدج مان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، تر: محمد ابراهيم، دار صوينغ للطباعة والتوزيع، 1988.

18. محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ط2، 2000.

19. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2007.

20. صلاح عثمانة، التنمية الشاملة، مفاهيم ونماذج، مؤسسة دار العلماء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1997.

21. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 2002.

22. معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

23. غنيم عثمان، التنمية المستديمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.

24. مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، ط3، 2001.

25. نصار علي، المؤشرات السياسية والتقنية والبيئة في تقويم السياسات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ب ط، بيروت، لبنان، 1995.

26. محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، ع142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

27. رداد عبد الرحمان، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ليبيا، ط1، 2009.

28. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

29. صخري محمد، الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى يومنا هذا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الاستراتيجية، الجزائر، 2019.

30. يحي وناس، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، الجزائر : دار العرب للنشر والتوزيع ، 2001.

31. مصيطفي بشير، الجزائر 2030 رؤية استشرافية، الجسور، الجزائر ، 2017

ثانيا: باللغة الأجنبية:

5. François André René, Manuel d'organisation : organisation de l'entrepris, les éditions d'organisation, Paris, 1983.
6. Chemingui Mohamed abdelbasset, What Macroeconomics Factors Explain Algeria's poor Economic Growth Performance. Revised version, January 2003.
7. Alain betoine et d'autres, economie, damo2, Paris, 2001.
8. Robert Goodland, Neoclassical economic and principles of sustainable development, ecological modeling, 1987.
9. Robert Paterson and devashree Saha, the role of new political culture in predicting city, csd, USA, 2010.
10. Mistra, Sustainable Investement - Towards a new Role for instutional investors, stockholm.

المذكرات:

11. بنين بغداد، السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ع1، 2016.

12. غدار رفيق، نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، جامعة فرحات عباس –سطيف 1–، الجزائر، 2017.

13. انظر: ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2010.

14. زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2006.

15. خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، 2007.

16. عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

17. عبيد مزيانة، تطور نظام الأحزاب في الجزائر، مذكرة ماستر في ميدان الحقوق، تخصص: قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

18. دوبابي هاجر، التنمية المستدامة والتطورات التكنولوجية الحديثة في الجزائر بين الإمكانات والمتطلبات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل التنمية، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2011.

مقالات:

19. مروة مصطفى، الاتجاهات الأساسية في نظرية التسويق الاجتماعي، دراسة استطلاعية، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، ع5، جامعة القاهرة، مصر، 2017.

20. د. العابد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية استشرافية–، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، ع52، المجلد ب، ديسمبر 2019.

21. ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر وحتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع05. 2008.

22. د. ناصر بوعزيز، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر –بين الواقع والتجسيد–، مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية، ع 10، ج 02، جامعة الشهيد، حمه لخضر، الوادي، الجزائر، فيفري 2017.

23. يحي سعيدي، نظرية التنمية المستدامة، مجلة جامعة المسيلة، ع03، الجزائر، أكتوبر 2005.

24. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، ع26، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2010.

25. سويقات أحمد، التجربة الحزبية الجزائرية 1962–2004، مجلة الباحث، ع4، ورقلة، 2006.

الملتقيات والدوريات:

26. الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اتخذته الجمعية العامة 25 سبتمبر 2015.

27. وزارة الطاقة والمناجم ، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة ، دليل الطاقات المتجددة ، الجزائر: 2007

28. طلال عباسي ، لعربي يخلف ، العربي عيساني :مقال بعنوان النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي ، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية و الدولية ، جامعة سوق اهراس ، 2019

29. مركز تنمية الطاقات المتجددة ، البرنامج الوطني لطاقة المتجددة و التفعيل الطاقوي ، الجزائر ، 2011

30. جين بوزبان محمد، قسميوري كفية: الإنقلاب الاقتصاد الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2017

31. وزارة الطاقة والمناجم ، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة ،" دليل الطاقات المتجددة" الجزائر : 2008

المواقع الالكترونية:

32. https://almerja.com/reading.php?idm=116772
33. http://aljazairalyoum.com
34. http://www.independentarabia.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص الدراسة	
مقدمة	**1**
أهمية الموضوع	**3**
أسباب اختيار الموضوع	**3**
أ. الأسباب الموضوعية	**4**
ب. الأسباب الذاتية	**4**
الإشكالية	**4**
الأسئلة الفرعية	**4**
فرضيات الدراسة	**5**
حدود الدراسة	**5**
أدبيات الدراسة	**5**
منهج الدراسة	**7**
الإطار النظري	**8**
الإطار المفاهيمي	**8**
تبرير الخطة	**9**
صعوبات البحث	**10**
الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية	
تمهيد	**12**
المبحث الأول: تحديد المفاهيم قيد الدراسة	**13**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة	**13**
المطلب الثاني مفهوم النموذج	**14**
المطلب الثالث: مفهوم التحليل والتنويع الاقتصادي	**15**
أولا: التحليل الاقتصادي	**15**
ثانيا: التنويع الاقتصادي	**16**

المبحث الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد	**17**
المطلب الأول: مفهوم النموذج الاقتصادي	**17**
أولا: تعريف النموذج الاقتصادي	**17**
ثانيا: النموذج الاقتصادي الجديد	**19**
ثالثا: مكونات النموذج الاقتصادي وكيفية التفريق بينها	**20**
رابعا: خصائص النموذج الاقتصادي	**22**
خامسا: أهمية النموذج الاقتصادي	**23**
المطلب الثاني: بناء النموذج الاقتصادي وتحليل النماذج الاقتصادية ومشاكلها	**23**
أولا: بناء النماذج الاقتصادية	**23**
ثانيا: تحليل النماذج الاقتصادية	**24**
ثالثا: مشاكل النماذج الاقتصادية	**26**
المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر	**30**
أولا: مميزات الوضع الاقتصادي الحالي في الجزائر	**30**
ثانيا: مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد	**32**
ثالثا: أهداف النموذج الاقتصادي الجديد	**34**
المبحث الثالث: التنمية المستدامة	**35**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**35**
أولا: مفهوم التنمية	**35**
ثانيا: تعريف التنمية المستدامة	**38**
ثالثا: أهداف التنمية المستدامة	**42**
رابعا: مؤشرات وإعداد التنمية المستدامة	**50**
المطلب الثاني: الخصائص والمؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة	**52**
أولا: خصائص ونظريات التنمية المستدامة	**52**
ثانيا: المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة	**56**
المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة	**61**

خلاصة الفصل	**63**
الفصل الثاني: تطور النظام الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال	
تمهيد	**66**
المبحث الأول: نظام الحزب الواحد في الجزائر	**67**
المطلب الأول: اعتماد الحزب الواحد كمبدأ دستوري	**67**
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري بين المرحلة 1978/1966	**69**
المطلب الثالث: مسار التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي	**71**
المبحث الثاني: مخططات التنمية المستدامة وفق النموذج الاقتصادي السابق	**73**
المطلب الأول: مشروع تهيئة الإقليم الجزائري	**73**
المطلب الثاني: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية	**75**
المطلب الثالث: مشروع الطاقات المتجددة	**76**
المبحث الثالث: التنمية المستدامة وفق النموذج الاقتصادي الجديد	**80**
المطلب الأول: التجسيد الفعلي للنموذج الاقتصادي لدعم النمو في الجزائر	**80**
أولا: جانب المالية العامة	**80**
ثانيا : جانب الاستدامة الخارجية وتنويع الاقتصادية	**82**
المطلب الثاني: الوسائل والخطوط التوجيهية النموذج الاقتصادي الجديد للنمو	**83**
أولا: الوسائل والخطوط التوجيهية النموذج الاقتصادي الجديد للنمو	**83**
ثانيا: الخطوط التوجيهية للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو	**84**
المطلب الثالث: تحديات وفرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني	**86**
أولا: تحديات نموذج تنويع الاقتصاد الوطني	**86**
ثانيا : فرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني	**92**
خلاصة الفصل	**95**
خاتمة	**97**
قائمة المصادر والمراجع	**101**
فهرس المحتويات	**109**